جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص : إدارة أعمال

الإستثمار في رأس المال البشري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر (1990–2020)

من إعداد الطالبتين :

- عزالدين حنان
- عكرمي خديجة

الأستاذ المشرف

د- عقبي لخضر

إسم و لقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د- بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د- عقبي لخضر	أستاذ محاضر "أ"	مقررا ومشرفاً
د- شباح رشيد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
أ- شداد محمد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

- نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 15/ 06 / 2022

السنة الجامعية 2021 / 2022

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

يقول الله عزّ وجل:

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾

(النمل: 19) صدق الله العظيم.

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية وقبل أن نمضي

نقدم أبهى باقات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى

الأستاذ الفاضل "عقبي لخضر" على مجهوداته الكريمة التي بذلها و

التوجيهات التي قدمها خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا العمل فله

كل الإحترام والتقدير.

ثم الشكر لكل شخص أمدنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم

مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين على قراءتها.

إهداء

حانت النهاية واخيراً تخرجنا واخيراً رفعت القبعة احتراماً لسنين مضت من الدراسة وقد ابتدأ الوداع مع كل ابتسامة مع كل لقطة أخذت بدء الوداع .

في البداية أهدي تخرجي وثمرت تعبي الى من أعشقها الى نبض قلبي الى من تستقبلني بإبتسامة وتودعني بدعوة إلى من أرضعتني الحب والحنان أسأل الله ان يحفظها لي ويرزقها الصحة والعافية

أمي الغالية

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبي العزيز

إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة '' **أخواتي حبيباتي**''

إلى مسند ظهري ومنبت مجدي ومصدر عزي وحماة شرفي وعرضي .

" **أحبائي إخوتي** "

إلى من حفرت صورتها على جدران قلبي إلى من ترسم الإبتسامة عى وجهي إلى أختي التي لم تلدها أمي إلى من سوف أودع معها المسار الدراسي لنخطو نحو المسار المهني إنشاءالله

" **خدوج** "

حنان

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع .

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا كلل، رسالة تعلم العطاء والوفاء كيف يكون ، إلى قرة عيني

إليك أمي

إلى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار إلى والدي .

أطال الله بقاءه وألبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببره ورد جميله

أبي العزيز

إلى من هم أقرب إلي من روحي وسندي في الحياة بعد الوالدين

إخوتي بشير وزوجته ريحانة وأخي كريم .

بكل حب إلى رفيقة دربي إلى من سارت معي نحو العلم خطوة بخطوة وبذرناه معا وحصدناه معا وسنبقى معا إلى من آنستني في دراستي وشاركتني تعبي

إلى أختي وسندي في الحياة حنان

إلى جميع أفراد عائلتي وأحبائي .

خديجة

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر I
الإهداء II
فهرس الموضوعات III
قائمة الأشكال V
قائمة الجداول VI
قائمة الملاحق VII
المقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول:

الاستثمار في رأس المال البشري

تمهيد 07
المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري 08
المطلب الأول: تعريف رأس المال البشري وأهميته 08
المطلب الثاني: مكونات ومؤشرات رأس المال البشري 10
المطالب الثالث: أسباب الحاجة إلى رأس المال البشري 12
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار في رأس المال البشري. 14
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري واهميته 14
المطلب الثاني: محددات وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري 16
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري 18
المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري. 20
المطلب الأول: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري 20
المطلب الثاني: آليات الاستثمار في رأس المال البشري 22
المطلب الثالث: قيود الاستثمار في رأس المال البشري 24
خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

تمهيد 29

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وأبعادها 30

المطلب الأول: **مفهوم** للتنمية الاقتصادية وأبعادها 30

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية 34

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 37

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية 40

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن 40

المطلب الثاني: نظرية النمو غير متوازن ونظرية أقطاب النمو 43

المطلب الثالث: نظرية التغير الهيكلي ونظرية مراحل النمو 46

المبحث الثالث: معاينة التنمية الاقتصادية 48

المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية .....

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .....

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية 53

خلاصة الفصل 56

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1990-2020)

تمهيد 58

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية 59

المطلب الأول: دراسة الارتباط ومتغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسها 59

المطلب الثاني اختبار المعنويات 61

المطلب الثالث: الارتباط الذاتي بين الأخطاء 66

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي للاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020 71

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الاستقرارية 71

المطلب الثاني: دراسة استقرارية الناتج الداخلي الخام « PIB » 75

المبحث الثالث: تقدير النموذج واختبار المعنوية 76

المطلب الأول: تحديد درجة التباطؤ (درجة التأخر للنموذج) وتقدير الشكل العام للنموذج.....76
المطلب الثاني: تقدير النموذج 78
المطلب الثالث: دراسة صلاحية نموذج الـ « VAR » 81
خلاصة الفصل 82
خاتمة **84**
قائمة المراجع 87
الملاحق 93
الملخص

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	صفحة
1-1	أبعاد الإستثمار في رأس المال البشري	18
2-1	خطوات التدريب	23
1-2	مراحل النمو لروستو	47
1-3	الإرتباط الذاتي للأخطاء الموجبة	67
2-3	الإرتباط الذاتي للأخطاء السالبة	67
3-3	مناطق القرار في الإرتباط الذاتي حيث اختبار دوربن واتسون	69
4-3	تغيرات سلسلة " IDH "	72
5-3	تغيرات سلسلة "PIB"	75
6-3	دراسة صلاحية النموذج "VAR"	81

قائمة الجداول

رقم	الجدول	صفحة
1-2	الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية	31
1-3	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " IDH"	73
2-3	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة "PIB "	76

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	سلسلة مؤشر التنمية البشرية	93
02	سلسلة مؤشر التنمية البشرية بفترة إبطاء أولي	96
03	سلسلة مؤشر التنمية البشرية بفترة إبطاء ثاني	99
04	سلسلة الناتج الداخلي الخام	102
05	سلسلة الناتج الداخلي الخام بفترة إبطاء أولي	105

مقدّمـــــة

إن التطور الذي تشهده دول العالم المتقدم من تحسن في مستويات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية ماهو إلا إنعكاس للدور الإيجابي لرأس المال البشري في ذلك من خلال الإستثمار في التعليم وتحسين المستويات .

فالعنصر البشري من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة أي بلد لإعتباره يؤثر في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ويتأثر في نفس الوقت فهو عنصرا جوهريا في تقدم أو تخلف البلد وله دورا بارزا في نجاح جهود التنمية أو فشلها ولم يعد أحد عوامل الإنتاج فحسب بل أصبح يحتسب كإستثمارات حاضرة ومستقبلية بحيث تهتم الإدارة المعاصرة برأس مالها البشري وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري وتحليل مكوناته وأبعاده.

يعد الإستثمار في رأس المال البشري خاصة من خلال التعليم أحد الأولويات التي تعمل مختلف الدول المتقدمة وكذا السائرة في طريق النمو على الرفع من مستواه بالنظر إلى التقدم الذي يشهده العالم والجزائر على غرار باقي دول العالم أعطت أهمية كبيرة لرأس المال البشري وذلك منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مختلف الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم بالإضافة إلى تطور ميزانية القطاع وتوسع منشآته القاعدية.

تقوم الدولة بإجراءات منسقة يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الإقتصادية لمنطقة معينة وكذلك التغييرات الكمية والنوعية التي يشهدها الإقتصادكلها تشير إلى مصطلح التنمية الإقتصادية، حيث أنها تعد الشغل الشاغل لجميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة فالأولى تسعى لتحقيق التنمية أما الثانية فتحرص على المحافظة عليها.

يلعب رأس المال البشري دورا هاما في خدمة التنمية في جميع بلدان العالم بلا إستثناءبإعتباره التوجه الدولي نحو العولمة مع ما تتطلبه من تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري بحيث يكون قادرا على الإبداع والتطوير والتجديد وإستثمار المعلومات مما دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمة وإنسجاما مع متطلبات التنمية وقد أدركت الدول النامية أهميته في تقدم المجتمعات وإزدهارها منها الجزائر وموضوعنا الرئيسي في تقديمنا للبحث هو محاولة معرفة كيف يؤثر الإستثمار في الرأس المال البشري على التنمية الإقتصادية.

الإشكالية الرئيسية للبحث :

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

ما مدى مساهمة الإستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟

التساؤلات الفرعية :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وإثراء موضوع البحث أكثر إرتأينا لطرح جملة من التساؤلات الفرعية التي لا تقل أهمية هي الأخرى عن الأولى والتي من شأنها تصويب البحث أكثر لبلوغ أهداف هذه الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

- ما المقصود بالإستثمار في رأس المال البشري ؟وما آليات الاستثمار فيه ؟
- كيف يمكن النظر للتنمية الاقتصادية ؟
- كيف يمكن للإستثمار في رأس المال البشري أن يؤثر على التنمية ؟

فرضيات البحث :

للإجابةعن الأسئلة المطروحة يمكن الإستعانة بالفرضيات التالية :

- ✓ الاستثمار في رأسمال البشري هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أوالأفراد في تطوير قدرات ومهارات المعلومات وسلوكيات الأفراد بهدف رفع طاقة المجتمع الكلية لتحقيق الرفاهية في المجتمع ومن آليات الاستثمار فيه التعليم والتدريب، تكوين،التأهيلالصحي .
- ✓ يمكن النظر للتنميةالاقتصادية على أنها مجموعةالإجراءات والتدابير الاقتصاديةوالاجتماعيةوالإنسانية وحتى السياسيةوالثقافية التي من شانها تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .
- ✓ يؤثر الاستثمار في رأس المال البشري عكسياً على التنميةالاقتصادية لما يتطلبه من مخصصات مالية كبيرة .

الهدف من الدراسة :

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينه سواء في الجانب النظري أو التطبيقي وفيما يخص هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز اثر الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنميةالاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وذلك عن طريق التدريب والتكوين والتعليم والصحة .
- دراسة مدى إعتماد الجزائر على الاستثمار في العنصر البشري وأفاق تفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية .

حدود البحث :

لقد كان لدراستنا هذه حدود مكانية وأخرى زمانية فمن حيث الإطار المكاني تم حصر الدراسة في دراسة لحالة الجزائر قصد إبراز دور الإستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تزامنت الدراسة النظرية مع الدراسة التطبيقية بهدف تحقيق التوافق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي أما في ما يخص الحدود الزمنية للدراسة فتتمثل في تغطية للفترة الممتدة من سنة 1990إلى غاية 2020.

أسباب اختيار الموضوع:قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ومن بينها :

- الرغبة في البحث والاستطلاع في هذا الموضوع
- نظرا لان الموضوع حديث نسبيا وهذا راجع لحداثة مصطلح استثمار في رأس المال البشري
- محاوله المساهمة في ايجاد الطرق التي يتم من خلالها تنميه المورد البشري وتحقيق التنميةالاقتصادية

المنهج والأدوات المستخدمة :

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن أسئلة الدراسة مع صحةأو نفي الفرضيات المعتمدة وضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة فان ذلك يستوجب الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يصف الأهداف والظواهر المتمثلة في الجانب النظري الخاص بالتنمية الإقتصاديةمن جهة والإستثمار في رأس المال البشري من جهة أخرى أما منهج التحليل والإحصاء والقياس فسيتم اعتماده في الجزء التطبيقي بالإعتماد على أداة للقياس تتمثل في برنامج « Eviews10 »

صعوبات البحث:

- نقص المعطيات والإحصائيات وعدم تطابقها في بعض الأحيان إن توفرت
- حداثة الموضوع التي أدت إلى نقص في المراجع

الدراسات السابقة :

هناك مواضيع ودراسات تطرقت إلى موضوع دراستنا أو دراسة أحد متغيرات بحثنا والتي نجد من بينها:

* هندة مدفوني : **الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل إستراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة** _ دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير إدارة المنظمات، جامعة أم بواقي سنة، 2016_2017

_ كان الهدف من هذه الدراسة إبراز المنهج القائم على تحسين جودة التعليم العالي وربط الجامعة بالمحيط الإقتصادي والنسيج الصناعي وذلك كخطوة لتعرف على تنمية الموارد البشرية كمدخل إستراتيجي لتعظيم الإستثمار في رأس المال البشري، لأن عملية الإستثمار في رأس المال البشري في مؤسسات التعليم الجامعي لا ترتبط فقط بتوظيف تقنيات تسيرها بل ترتبط أيضا على بناء كفاءات قادرة على الوصول إلى الجودة والتميز حيث توصلت نتائج هاته الدراسة إلى دور الإستثمار في رأس المال البشري على تحسين جودة التعليم العالي من خلال الجودة التعليم والتعلم والتجهيزات ،جودة البرامج والمناهج، القيادة الإدارية ذات الرؤية الإستراتيجية.

* براهيم إسماعيل، محمد مدياني، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الدول العربية** _ دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990_2018) جامعة أدرار، مجلة آفاق العلمية العدد 05 ، 2020 ،ص: 576 – 597

– هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار على النمو الإقتصادي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 1990_2018 بإستخدام نموذج بانل الساكن وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها : غياب تأثير نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووجود أثر معنوي وسلبي لنسبة الإلتحاق بالتعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للإنفاق على التعليم ومعدل العمر المتوقع على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

* دراسة نادية إبراهيمي ،**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة** (دراسة حالة جامعة المسيلة) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف _2013.

–تكمن أهمية الدراسة في الجامعة التي تساهم في ترقية مجتمعهم وتطويره وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا باتنمية رأس المال البشري والتي توصلت إلى أن التعليم يعد من أهم وسائل تنمية رأس

المال البشري ويساعد على سد إحتياجات الأفراد ويساهم في تحقيق النمو الإقتصادي والذي تعود فوائده على التنمية البشرية وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدائها لوظائفها فمن خلال التكوين الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس لمال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونو قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم .

خطه البحث :

للإجابة على إشكالية البحث في إطار الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث ارتأينا في الفصل الأول إلى الإستثمار في رأس المال البشري ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الاول : ماهية رأس المال البشري.

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الإستثمار في رأس المال البشري.

المبحث الثالث : المرتكزات الأساسية للإستثمار في رأس المال البشري.

في حين خصصنا في الفصل الثاني التنمية الإقتصادية من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث : معاينة التنمية الإقتصادية.

ختمنا موضوعنا بالفصل الثالث فتناولنا فيه دراسة قياسية لأثر الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر(1990-2020) ولقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة القياسية

المبحث الثاني : بناء النموذج القياسي لأثر الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنميةالإقتصادية دراسة حالة الجزائر (1990 – 2020)

المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختبار المعنوية.

الفصل الأول

الإستثمار في رأس المال البشري

تمهيد

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، حيث تثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، بحيث أصبح في مقدمة مقاييس الرئيسية لثروة الأمم كما يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل.

إن الاهتمام الحالي بالاستثمار في رأس المال البشري سواء على مستوى المؤسسات من خلال التركيز على الموارد البشرية أو على مستوى الدولة من خلال نظم التعليم والتكوين والرعاية الصحية نتاج تطور مستمر لمفهوم الرأسمال البشري وعوائده المختلفة بالنسبة للمؤسسة أو الدولة على حد سواء.

من خلال التطرق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية رأس المال البشري.
- **المبحث الثاني:** مفاهيم أساسية حول الاستثمار في رأس المال البشري.
- **المبحث الثالث:** المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري.

المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري

إن العصر الذي نعيشه يحتم على المؤسسة أن تساير مواردها البشرية للتطورات الحاصلة في الجانب المعرفي حيث أصبحت الموارد البشرية تعتبر أصول حقيقية وتعتبر إنتاجية رأس المال البشري هو المحرك الفعال في استمرارية وبقاء أي مؤسسة.

المطلب الأول: تعريف رأس المال البشري وأهميته

أولا: تعريف رأس المال البشري

تتعدد مفاهيم رأس المال البشري كل حسب وجهة نظره لها ومن جملة هذه التعاريف نذكر:

- رأس المال البشري هو مخزون للمعرفة والمهارات أو الخصائص العامة للعمال بما في ذلك صحتهم ووظائفهم الفيزيولوجية والمواقف اتجاه العمل التي تعزز كفاءتهم وإنتاجيتهم ويمكن لهذه المهارات والكفاءات أن تكون فطرية أو مكتسبة عبر الزمن[1].

رأس المال البشري هو المورد الاستراتيجي في العوامل الإنتاجية أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها[2].

- يتمثل رأس المال البشري في المعرفة التي يولدها ويمتلكها الأفراد العاملون (مهارات وابتكارات خبرات بوصفها مصدرا للتجديد ويسهاهم في زيادة القيمة .[3]

يعرف "شولتلر " رأس المال البشري على أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع فان كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العملية للسكان فيتم تحديده من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري[4].

ويعرفه "بيكر " في كتابه "رأس المال البشري " الذي تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات،و يستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من

---

[1] : حواس أمين فاطمة الزهراء زرواط **مقدمة في النمو الاقتصادي** دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2016 ص: 195

[2]: هاشمي الشمري،نادية الليتي ،**اقتصاد المعرفة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ط1 2008 ص:50

[3] : ثريا عبد الرحيم الخريجي ، بشرين بدري البارودي **اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيقية في المعارف التجارية** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن 2012 ص: 32

[4]: نادية إبراهيمي **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة جامعة المسيلة ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف2013 ص:2

خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية ،و تعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر[1].

يعرف على أنه مجموعة الخبرات والمهارات والطاقات والحماس والابداع والصفات التي يملكها العاملون أو يكتسبها في الشركة ويستثمرها في العمل[2].

رغم أن التعريفات السابقة غير موحدة الا ان هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه والتي تنظر الى رأس المال البشري على أنه مجموعة المهارات والقدرات والامكانيات والخبرات التي يكتسبها أو يرثها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال الاستثمار الاخرى.

ثانيا : أهمية رأس المال البشري

ركز العديد من الباحثين على أنه ما يميز القرن الحادي العشرين هو ظهور قوة المعرفة، وكيفية استخدامها في المؤسسات ذات القاعدة المعرفية ،وأهمية عمال المعرفة(صناعها في تكوين الثروة والقوة معا.

وبناء على ذلك أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الانتاجية والتنافسية للمؤسسات والمجتمعات وعليه تم ايلاء موضوع استقطابها وتوظيفها والمحافظة عليها وتدريبها وتحفيزها ،كما تم اعتبار مدخل محاسبة الموارد البشرية (HRA) أحد مداخل حساب الموجودات المعرفية بالاضافة الى مداخل أخرى كمدخل الملكية الفردية[3].

ان الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت الاقتصاديين الى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتكنيكي والارتفاع بمعدلات التنمية دون ان يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شرط أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي[4].

كما يمكن أن تترجم الأهمية في مجموع الفوائد التي يمكن أن يحققها رأس المال البشري للمنظمات والأفراد وان كان هذا الاختلاف في نوعية رأس المال من مؤسسة لأخرى.

---

[1] : نادية ابراهيمي نفس المرجع ص:3

[2]: عبد الستار العالي واخرون **مدخل الى ادارة المعرفة** ، دارالمسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط1 ،2006،ض: 343

[3]: نافز أيوب محمد "علي أحمد " **الأهمية التنموية رأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه** ،فلسطين على الموقع www.qan/edu/arabic/researchprogram 2021/11/30

[4]: عبد الستار العلي ، عامر قندليجي ، غسان العمري مدخل الى ادارة المعرفة ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الاردن 2006 ص: 343

ومن أهم هذه الفوائد ما يلي[1]:

_أن يكون رأس المال البشري وتنميته سواء على مستوى المنظمات أو على المستوى الكلي بات ضرورة حتمية تفرضها طبيعة ومتطلبات العصر.

_ ان رأس المال البشري يمثل أهم ميزة تنافسية للمؤسسات، وان نمو أو تناقص راس المال البشري للمؤسسة يترجم أدائها الفكري والذي يمكن أن يمثل او يقاس.

_ ان رأس المال البشري يمثل أهم أسس قيام المؤسسة المتعلمة .

– ان التركيز على رأس المال البشري يعطي امكانية لتحقيق التطور والتقدم حتى مع قلة أو عدم توفر الموارد الأخرى.

المطلب الثاني : مكونات ومؤشرات رأس المال البشري

أولا : مكونات رأس المال البشري :

يعكس مفهوم رأس المال البشري ،مجموعة من المكونات ،يمكن ايجازها في مايلي[2]:

1/ **الكفاءات** : هي مجموعة المعارف والاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهمة معينة.

2/**التجارب والخبرات**: هي مختلف الخبرات العلمية والعملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة.

3**المعارف والمؤهلات** : هي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين والتعليم.

و يضاف لما سبق أن رأس المال البشري يتكون من جزئين أساسيين:

جزء فطري واخر مكتسب ،فالجزء الفطري يتضمن مجمل الاستعدادات الجسمية والعقلية والفطرية التي تولد مع الفرد، أما المكتسب فيمثل الجزء الأهم في رأس المال البشري، الذي يعبر عن المعارف والكفاءات والمؤهلات والقدرات الجسمية والخبرات والتجارب المكتسبة.

[1]: عبد الناصر موسى ،سميرة عبد الصمد **رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة** 2013/04/25 ةرقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة الأردن ص: 681

[2]: أحمد ابراهيم سلمي ،**تصور مقترح لخطوات تحسين ادارة رأس المال البشري** ،مجلة الادارة التربوية العدد الخامس عشر ،كلية التربية ،جامعة عريش ،مصر سبتمبر 2017،ص:359

ثانيا : مؤشرات رأس امال البشري

رغم صعوبة قياس رأس المال البشري الا أن هناك خمس مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في رصد رأس المال البشري لبعد معين وهي[1]:

1/مؤشرالأمية :

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات في قياس رصيد رأس المال البشري،كميا، ومن البديهي أن زيادة الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيض كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يتوجب ردمها وانتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على انتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة غي تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.

2/ مؤشر التمدرس :

يشير معدل التمدرس الى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة.

3/ مؤشر الرقم القياسي للتعليم :

هو عبارة عن توليفة من معدلات الإلتحاق بالمراحل الإبتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة كما يشمل أيضا معدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث بإعتبارها مؤشر على نوعية التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم.

4/ مؤشر معدل الإنفاق على التعليم :

هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة وتوجد نظرة شمولية الى مفهوم الانفاق على التعليم وتشمل جميع مصاريف الانفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي ونظرة أخرى تنظر الى النفاق من جانب الانفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الاعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها ويشمل الانفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية والمعلمين والأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية ويقاس الانفاق على التعليم بقدر ما يرصد

[1] : عيادي عبد القادر ،لعريفي بن عودة ،**مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر** ،الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،ص7-6

له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام هذا البلد أو ذلك التعليم.

5/ مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف الى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي، ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح بين القيمتين الصفر والواحد وذلك من خلال تحديد الامكانيات التي وفرتها الدولة في ثلاثة جوانب مهمة وهي :[1]

- مدى الحياة ومستوى الصحة
- التمدرس وتلقي المعارف
- نصيب الفرد من الناتج الخام

المطلب الثالث : أسباب الحاجة الى رأس المال البشري

تشهد الفترة الحالية تقدما هائلا وتغير في جميع المستويات (الاقتصادية ،الاجتماعية ،التكنولوجية وهذا ما أدى الى احداث فجوة بين متطلبات التغير وقدرة الأفراد على التكيف مع هذا التغيير مما أكد على ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار في رأس المال البشري كمفتاح للمواكبة والتطور، غير أنه هناك أسباب أخرى سرعت من وضوح صورة الحاجة لرأس المال البشري ونذكر منها :[2]

1/ أسباب تاريخية :

هذه الأسباب هي سلسلة التغيرات التاريخية على مختلف الأصعدة :

- فشل النموذج الاقتصادي المعتمد على رأس المال المادي في تحقيق التنمية.
- تغير المفاهيم حول العنصر البشري من اعتباره كمجرد عامل ثم ظهور ادارة الأفراد لتتطور بعد ذلك الى ادارة الموارد البشرية التي تعتبر العنصر البشري أصل من أصول المؤسسة.
- ظهور علوم جديدة تبحث في أهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية مثل علم اقتصاديات التعليم

[1] نادية ابراهيمي ،**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة** ،مرجع سبق ذكره ص

[2] : وعيل ميلود ،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبيل تفعيلها حالة الجزائر ،مصر،السعودية** دراسة مقارنة خلال فترة 1990-2010،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر ،'3' 2014/2013 ص:74

- ظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري "شولتز " في الستينات وما تبعها من أحكام وتطبيقات.
- تطور أساليب ووسائل ادارة الموارد البشرية لتشمل مفاهيم جديدة منها مفهوم دورة حياة العاملين ومفهوم خريطة الاحلال ومفهوم تحليل محفظة الموارد البشرية.

2/ أسباب اقتصادية واجتماعية :

تعتبر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيرا في بلورة الحاجة الى رأس المال البشري من أهمها نجد :

- زيادة حدة المنافسة
- فقدان الاستقرار في النظام الاقتصادي
- انفتاح النظام الاقتصادي على العالم الخارجي وبالتركيز على المجالات الانتاجية والخدماتية
- تفاقم المشاكل المرتبطة بالموارد مثل مشاكل الطاقة والندرة وتقلبات الأسعار
- اهتزاز القيم والتغير في اتجاهات الأفراد
- زيادة مستويات الهجرة
- ظهور ونمو التنظيمات العمالية ومفاهيم العدالة الاجتماعية .

3/ أسباب تكنولوجية :

تعتبر هذه الأسباب نتاج الثروة العلمية والطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ومن أهم هذه الأسباب:

- التحول من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعلومات والمعرفة.
- الاستعمال المكثف للحواسيب الالكترونية في عمليات ادارة الموارد البشرية مثل انشاء بنك المعلومات.
- للعاملين في أسواق العمل ،لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وربطها بشبكة معلومات تخدم الأسواق الدولية .
- الانفجار العلمي والتكنولوجي مما أدى ظهور صناعات جديدة كصناعات الالكترونية وصناعات الخدمات.
- التوجه نحو النظام الشبكي الذي يناسب عصر اللامركزية والتدقيق المتسارع للمعلومات.
- التحول من قيم العمل الجاد في الخمسينات الى تحقيق الرفاهية وقيمها.

- التركيز على الجهد الفكري للعامل أكثر من الجهد العضلي، حيث أصبح عمله لا يقاس بالساعات وانما بقدرته على على اتخاذ القرارات.
- الابتكار والمرونه في تطبيق الأساليب الادارية .

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الاستثمار في رأس المال البشري

أدى الالتفات الى الأهمية البالغة لمفهوم رأس المال البشري وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه الى اعطاء الأولوية متقدمة للاستثمار في رأس المال البشري وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج الى مهارات عالية ويخلق مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الانتاج ويتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري .

من خلال ما تقدم في هذا الطرح تم تحديد مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التطرق الى كل من أهميته على مستوى الفرد والمؤسسة .

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته

سنقوم في هذا المطلب الى التطرق لمفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والأهمية التي يتميز بها .

أولا : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري :

يعني الاستثمار في رأس المال البشري الانفاق على المجالات التي تساهم في بناء الانسان بدنيا وعقليا وكذلك في المهارة وذلك من خلال طفولته وحتى من خلال حياته الانتاجية ومن أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري هو الانفاق على الصحة والتعليم والتغذية والتكوين[1].

كما يعرف أن الاستثمار في رأس المال المال البشري هو انفاق استثماري على التربية والتعليم ويؤدي الى زيادة انتاجية الفرد الذي حصل على التعليم وبالتالي الى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته[2].

الاستثمار هو مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية والتي تساهم في تحسين انتاجيته وبالتالي تزيد من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله[3].

---

[1] : بودلالي علي **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط الترقية للقطاع السياحي بالجزائر** ملتقى دولي حول : اقتصاديات السياحة ودورها في تنمية الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر ،تلمسان

[2] مدحت القريشي **اقتصاديات العمل** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن 2007 ص: 171

[3]: محمد أليفي فرعون أمحمد **الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لادارة الموارد البشرية** ،ورقة عمل الى الملتقى الدولي ،صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،مسيلة 14-15 أفريل، ص:295

ومما سبق يمكن استنتاج أن الاستثمار في رأس المال البشري هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الافراد في تطوير قدرات ومهارات المعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقة المجتمع الكلية لانتاج مزيد من السلع والخدمات لتحقيق الرفاهية في المجتمع .

ثانيا : أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

يعتبر موضوع الاستثمار في رأس المال البشري من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظيتا باهتمام من قبل الاقتصاديين وتكمن أهميته في[1]:

1/ على مستوى الفرد : هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار في رأس المال البشري على مستوى الفرد والمؤسسة ويمكن التماسها في :

- إتاحة الفرصة للنمو والترقية وافساح المجال للابداع والابتكار
- تحريك القدرات الفنية والعملية وتوجيهها نحو خدمة الأهداف
- الاستغلال الأمثل للطاقات والامكانيات المكتسبة
- تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها
- اكتساب المعارف والمهارات التحليلية والابتكارات والقيادات
- تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم والتكنولوجيا

2/ على مستوى المؤسسة :

إضافة الى الفوائد المباشرة لرأس المال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على مستوى المؤسسة بصفة عامة والتي من بينها نجد:

- مواجهة التغييرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي
- تقليل التكاليف والخسائر في الانتاج والتجهيزات.
- خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة.
- الحفاظ على مستوى معين من القدرات والمهارات الضرورية لتطوير واستمرارية المؤسسة.
- مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغييرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.

[1] : خالد عبد الرحيم الهيتي ،**ادارة الموارد البشرية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن 2005 ص: 55

- مقاومة ومنع تقادم المهارات الخاصة في ميدان الهندسة والعلوم والوظائف المتخصصة في مجال الإعلام الآلي والالكتروني.
- تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الانتاجية وتلبية متطلبات الجودة.
- تخفيض معدلات الغياب ومعدل دوران العمل.
- خلق جو يسوده التعاون المشترك والولاء الاجتماعي والرغبة في تحقيق الأهداف.

المطلب الثاني : محددات وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

أولا : محددات الإستثمار في رأس المال البشري

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين اولهما يختص بإكتساب المعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل وثانيها يتعلق بقضايا العمل والتوظيف وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الإستثمار في رأس المال البشري[1].

و ن هنا نذكر النقاط الأساسية لمحددات الإستثمار في رأس المال البشري[2] :

1/ التخطيط :

بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الإحتياجات عبر مراحل زمنية محددة وغياب التخطيط يؤدي إلى عدم وضوح الأهداف وسوء توزيع الموارد وخلط في تحديد الأولويات.

2/ التنمية :

يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية وتنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

3/ التوظيف :

يتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من إستغلال القدرات والمهارات التي إكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير إحتياجاته.

---

[1] : منى جاسم الزايد ،**الإستثمار في رأس المال البشري** ،المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2012 ، ص:116

[2] : منذر المصري **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن** ،المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية الأردن ،1998، ص: 09

ثانيا : أبعاد الإستثمار في رأس المال البشري

زيادة الإهتمام بالمورد البشري مرتبط بعدة أبعاد نلخصها في ما يلي :[1]

1-1 البعد الثقافي :

حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والأداب، وإزدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله .

2-1 البعد الإقتصادي:

من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر إحتياجات سكانها من السلع والخدمات ،إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما ،تكوينا،و تدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الدورة الإقتصادية .

3-1 البعد الإجتماعي :

فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الإجتماعية وترسيخ الروابط الأسريةّ إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات .

4-1 البعد العلمي : حيث يوفر التعليم والتكوين كوادر علمية مكونة قادرة على البحث والإبتكار والإختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في العمل داخل المنظمة .

5-1 البعد الأمني :

حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع إرتفاع مستوى التعليم التدريبي مما يساهم في تحقيق الإستقرار الأمني للمجتمع، إضافة الى قناعة الأفراد بأنفسهم بضرورة وجود هذا الإستقرار.

[1]: محمد أليفي ،فرعون أحمد،**الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة** ،مرجع سبق ذكره، ص 298

الشكل رقم 1.1 : أبعاد الإستثمار في رأس المال البشري

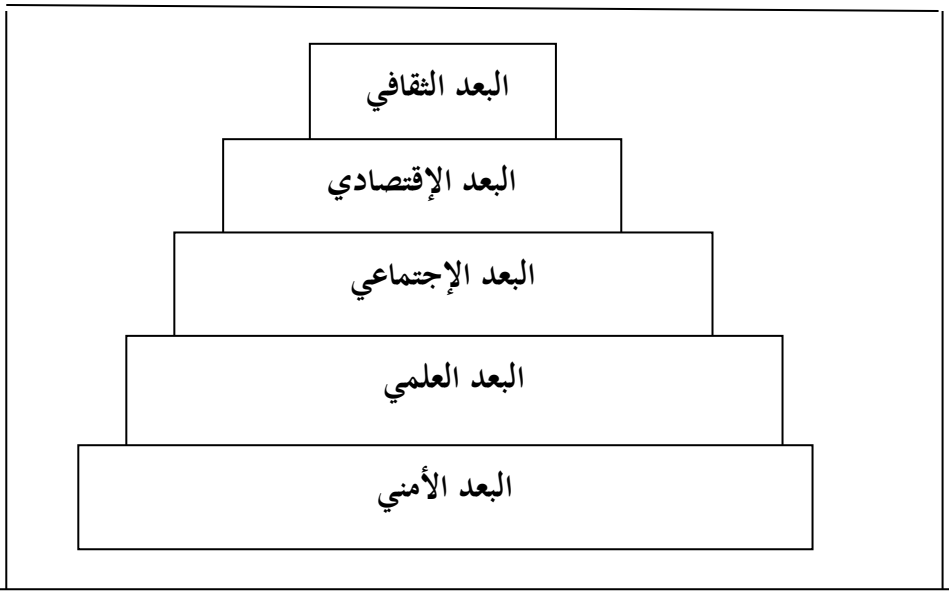

المصدر : عبلة بن عرامة، إيمان زكري، **الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة،** مداخلة ضمن اليوم الدراسي الخامس حول الإستثمار في رأس المال البشري وتنمية القدرات الإبداعية، مداخل نظرية وتطبيقية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي 2014، ص 04

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في إستثمار رأس المال البشري

يرتبط الإستثمار في رأس المال البشري بمجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

1/ العوامل الجغرافية :

تشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها .

فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة، أما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلاد العربية تبدأ في شهر جويلية وتنتهي في سبتمبر لإرتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة بينما تبدأ العطلة في البرازيل في شهر ديسمبر وتنتهي في فبراير لأنها شهور الصيف في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي .

[1]: ورقة عمل **الإستثمار في رأس المال البشري** ،مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ،السعودية 2007 ص:06
نقلا عن : مصطفى محمد متولي ، **نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية** ،دار الخريجي للنشر والتوزيع ،ط 5 الرياض ،1966

أما البيئة فإنه في كثير من الدول يتم إدخال جانبا من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة الساحلية أو الزراعية أو الصناعية أو الصحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية .

وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة وإتساع الرقعة الزراعية أو الموارد القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد وتحقيق العائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

2/ العوامل السكانية :

يتأثر الإستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من المرافق وفي حالة عجز الإمكانات الإقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وإزدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بلإعداد والإهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الإستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل وإنتشار البطالة وغيرها من المشكلات.

3/ العوامل الإجتماعية :

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الإجتماعي ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والإلتزامات المرتبطة بها.

أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية بإعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة للتعبير والإتصال بين الأفراد .

وفيما يتعلق بالتكوين الإجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال إرتباط الفرد بالمجتمع من ناحية تكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به ويؤدي مدى الإتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم للأفراد إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لكافة سكان المجتمع في سن التعليم أو لفئات معينة منه.

4/ العوامل الإقتصادية :

هناك إرتباط وثيق بين كل من الإقتصاد والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الإقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير

التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها ، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الإقتصادية بالأيادي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها .

5/ العوامل السياسية :

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالإديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول الأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الإديولوجية الإشتراكية والدول التي عانت من إحتلال دول أخرى لها ، قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدول المحتلة بالإضافة إلى تأثير الإستقرار السياسي في فعالية التعليم وإستمراريته .

المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري :

المطلب الأول : نظريات الاستثمار في رأس المال البشري

قبل التطرق الى أهم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري ،تجدر الاشارة الى أنه ظهرت نظرية رأس المال البشري مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، من خلال مقال "الاستثمار في رأس المال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز سنة 1961[1].

وتعود أصل الفكرة في الاستثمار في رأس المال البشري لكل من آدم سميث ،ألفريد مارشال ،جون ستيوات ميل دييفيد ريكارد ،تيودور شولتز ،جاري بيكر.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد.

من أهم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري نذكر ما يلي[2]:

أولا : نظرية شولتز (schultz) 1961:

تعتبر أبحاث شولتز من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم وقد بني نظريته على ثلاث فروض أساسية :

---

[1]: سميرة عبد الصمد ،**مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية** بالملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر

2: محمد الصالح قريشي ، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية** :دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف والرافعات مذكرة رسالة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ،2005، ص: 22-23

- أن النمو الاقتصادي الذي يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري
- يمكن تفسير الاختلافات في الايرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في البشر.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري الى رأس المال المادي.

ولقد صنف شولتز أشكال الاستثمار في رأس المال البشري الى خمس مجموعات :

- الصحة
- التدريب والتكوين أثناء العمل
- التعليم الرسمي
- تعليم الكبار
- الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل

وركز شولتز في تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكلا من أشكال رأس المال البشري طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية ويعتبر أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري بل هو رأس المال البشري بحد ذاته لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والاختلافات في دخل الفرد والمجتمع ، كما يرى شولتز أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ بالحسبان نوعين من الموارد :

- كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها واكتساب المعارف والكفاءات
- كل مداخيل وايرادات فرص العمل الضائعة على الفرد والتي كانت تمكنه من الحصول عليها لو أنه استغلها ولم يلتحق بالتعليم.

ثانيا : نظرية بيكر 1962 (beeker :

يعتبر بيكر أحد أهم الباحثين الذي أسهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية رأس المال البشري، فقد اهتم بالتركيز على الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي والغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري وقد اعتبر بيكر أن العائد المحقق من الاستثمار هو العامل الأساسي في تحديد المقدار المستثمر في رأس المال البشري ، كما اعتبر أن التدريب أكثر أنواع الاستثمار البشري فعالية في تفسير الاستثمار في رأس المال البشري ، كما اعتبر أن التدريب أكثر أنواع الاستثمار البشري فعالية في تفسير الاستثمار في رأس المال البشري على الايرادات العمالية وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ومن أهم ما ساهم به بيكر هو أنه قام بالتحليل الاقتصادي للتدريب حيث ميز بين نوعين من التدريب:

التدريب العام والتدريب المتخصص، كما قام بدراسة العلاقة بين الاستثمار في التدريب وايرادات الفرق وبين معدل دوران العمل وتكلفة كل من نوعين السابقين من التدريب.

وحسب بيكر فان التدريب العام يرفع من الانتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم التدريب له وكذلك في أي مؤسسة أخرى قد يعمل لها ، وهذا راجع الى سهولة نقل المهارات التي تن تنميتها بالتدريب العام على النفقات.

أما التدريب الخاص فهو يزيد من تحمل الفرد المتدرب تكلفة التدريب من خلال تخفيض أجره عن المعدل العادي أثناء فترة التدريب، ويمكن للمؤسسة أن تحقق عائد من خلال هذا الاستثمار ، واذا زادت الانتاجبية الجدية للفرد عن الأجرة الممنوحة له، مع مراعاة أن يتماشى مستوى الأجر في المؤسسة على المستوى السائد في السوق من أجل المحافظة على الأفراد المدربين وجذب أفراد آخرين مدربين ان أمكن.

ثالثا : نظرية مينسر (munser) 1958:

تجسدت اسهامات مينسر في بناء نموذج يهدف الى تفسير الانحرافات في توزيع الايرادات، وحدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال البحث في مجال رأس المال البشري وهي كالتالي :

- تحديد حجم الموارد المتخصصة للتدريب.
- تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على الترتيب في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

المطلب الثاني : آليات الإستثمار في رأس المال البشري

لاشك أن هناك وسائل للإستثمار في رأس المال البشري وهي عديدة ومتنوعة ولعل أبرزها التعليم، التدريب، التكوين، الصحة :[1]

1-2 التعليم :

تشكل سياسات التعليم الجديدة الركيزة الأساسية في الإستثمار في رأس المال البشري فهي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من ما توفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

[1]: سراج وهيبة ،ستي عبد الحميد ،**أساليب وسياسات الإستثمار في رأس المال الفكري** ، الملتقى الدولي ،الخامس حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل إقتصاديات الحديثة ، جامعة شلف ،يومي 13-14 ديسمبر 2011

2-2 التدريب :

إن تدريب رأس المال البشري وإعادة تأهيله يجعله قادرا على التفاعل مع الكنولوجيا الجديدة ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية في الآن ذاته ولتحقيق ذلك يتطلب العناية بالموارد البشرية ورعايتها وذلك أثناء التوظيف أو بما يعرف "عملية الإستقطاب "ثم يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيا وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية وبإعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها وجدواها واستمراريتها من طبيعة الخطط التدريبية طبقا لمفهوم "التعليم مدى الحياة ".

الشكل رقم 2.1 : خطوات التدريب

المصدر: عاطف مضار، **صناعة المسار الوظيفي: سلسلة إستراتيجيات الإستثمار البشري** ، مركز الخبرات المهنية للإدارة القاهرة، 1995، ص 80.

2-3 التكوين :

يحتل التكوين مكانة هامة ضمن الأنشطة الإدارية الهادفة لتحسين أساليب العمل وذلك عن طريق إحداث تغير في مهارات العاملين وقدراتهم من ناحية كما يستهدف تطوير أنماط السلوك الذي يتبعونه في أداء أعمالهم من ناحية أخرى .

وتهتم المنظمة بالتكوين لأن ما ينفق فيه يمثل إستثمار في الموارد البشرية قد يكون له عائد يظهر في شكل زيادة وتحسين كفاءة العاملين .

2-4 الصحة :

وذلك بتخصيص رؤوس أموال لتمويل البرامج الهادفة إلى تعميم وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية لأنها من بين الوسائل الهامة في تنمية رأس المال البشري من خلال توفره على الرعاية الصحية والحماية ضد الأمراض إضافة إلى تطبيق أسلوب التأمين الصحي للعاملين ويعتبر الإستثمار في الصحة العامة أحد العوامل الهامة التي تساهم في تنمية القدرات البشرية ومستوياتهم العلمية والمهنية إذ أن تقديم الخدمات الصحية الجيدة للعمال يزيد من قوتهم ويرفع من قدراتهم على التحمل والتركيز في العمل مقابل الصحة المعتلة سببها الفقر في الدخل، نتيجة له تضعف القدرة الشخصية وتخفض الإنتاجية وتقلل الكسب لأن العمال ذوي الأجور المنخفضة وذو المستوى التعليمي المتدني غالبا ما يقومون بأعمال غير مأمونة و بأجور منخفضة بحيث أن يتمتع الإنسان بصحة جيدة يعتبر هدف أساسي للتنمية البشرية ووسيلة للتعجيل بها[1].

المطلب الثالث : قيود الإستثمار في رأس المال البشري

فيما يلي بعض القيود التي يجب أن تأخذها المنظمة بعين الإعتبار عند تطبيقها للمفاهيم الإقتصادية للإستثمار في رأس المال البشري :[2]

- إختلاف خصائص رأس المال البشري عن خصائص رأس المال المادي ومن أمثلتها عدم إرتباط مالك رأس المال البشري للإستثمار البشري بصفة شخصية فالبرغم من أن الفرد يمكنه تأّجير الإستثمار لصاحب العمل فهو لا يستطيع بيعه كما تبيع المنظمة آلة لا تحتاجها ،و عدم إستهلاك رأس المال البشري بطريقة تقليدية للإستهلاك حيث يمكن فقده كليا بموت صاحبه هذا يؤدي إّلى زيادة معدل الخطر في الإستثمار في رأس المال البشري كما يتطلب تكوين رأس المال البشري خلال عمره الإنتاجي عن منحنى إنتاجية الأصل المادي وعلى العموم فإن الإستثمار في الموارد البشرية وتوطينها مطلب

[1] : لعلى بوكميش، **مدخل إلى تنمية الموارد البشرية**، ط01، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، 2012، ص 84 .

[2]: محمد أليفي ،فرعون أحمد،**الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية باالمعرفة** ،مرجع سبق ذكره، ص 310

مهم ولكنه صعب التحقيق والإشكالية هي خاصة فيّ إيجاد وتقييم متطلبات ذلك .

- النقص في البيانات والأساليب والمنهجية اللازمة لتطبيق نظرية رأس المال البشري لمجال الموارد البشرية مثل صعوبة الحصول على بيانات التكلفة أو الحصول على حجم عينة كافية للأفراد الملتحقين بالرامج التدريبية للوصول إلى حسابات محددة ونهائية للتكلفة ، وإعتماد القيمة الحالية للإستثمار في رأس المال البشري على معرفة دخل الأفراد الخاضعين للدراسة ودخل المجموعة المستخدمة في المقارنة، وكذلك صعوبة تحديد أثر التدريب على أجور وإيرادات الأفراد في ظل غياب معايير البحث التجريبي المحكم والذي يمكن من خلاله عزل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى المؤثرة ،و صعوبة تحديد أو إختيار معدل الخصم المناسب واللازم لحساب القيمة الحالية لرأس المال البشري الذي يعد الفاصل لنجاح أو فشل أي برنامج .
- صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة لكل من الإستثمار والإستهلاك ،فالفرد ينفق على المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية وهي تكلفة لازمة لإستمرار الإستثمار البشري لكن النفقات في هذه الجوانب لازمة أيضا للفرد لكي يعيش وتستمر حياته وهنا يصعب تحديد ذلك المقدار من التكلفة المخصصة للإستهلاك وذلك المخصص للإستثمار .
- صعوبة تقييم وقياس المنفعة المحققة من الإستثمار البشري ويرجع هذا إلى إحتواء هذه المنفعة على عوامل غير مادية وغير خاضعة لظروف السوق مثل المركز الأدبي وتحقيق الذات وإذا فرض أن المستثمر إستطاع تعظيم مثل هذه العوامل غير المادية فقد لا يمكن إعتبار إختياره إختيار غير رشيد .

وكمحاولة للتغلب على بعض قيود تطبيق المفاهيم الإقتصادية للإستثمار في رأس المال البشري يقترح مستويان للحلول[1]:

أولهما يتعلق بالجانب الإتجاهي والمفاهيمي للمؤسسة ناحية رأس المال البشري أما الثاني فيتعلق بالجوانب المنهجية والتطبيقية .

أولا :الجانب الإتجاهي :

- ضرورة تغيير نظرة المؤسسة وإتجاهاتها ناحية مواردها البشرية ويتم هذا من خلال إدراكها للموارد
- البشرية كأصول يمكن تقييمها والإستثمار فيها لزيادة تنافسيتها .
- يجب إدراك المؤسسة الإختلافات الفردية لمواردها البشرية والسعي لتنمية أساليب وسياسات الإستراتيجية المختلفة تتناسب مع هذه الإختلافات .

---

[1] : https://www.google .hdiscussion.com : نقلا عن

راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص ص 82-84

ثانيا :الجانب التطبيقي والمنهجي :

أ / الجانب التطبيقي :

- إدراك المؤسسة لأهمية الموارد البشرية كأصول مثلها مثل الأصول الأخرى في المؤسسة وللإختلافات الفردية لهذه الموارد سيؤدي بها السعي للتكيف مع هذه المفاهيم.
- –محاولة تعديل النظم المحاسبية التقليدية لتعكس هذه المفاهيم وإقناع المحاسبين على مستوى المؤسسة بقبول فكرة أن الموارد البشرية أصول وليس نفقات يجب الحد منها.
- لا بد من إيجاد طرق محاسبية جديدة للإستهلاك غير الطرق التقليدية تعكس الطبيعة والخصائص المميزة للموارد البشرية وتعكس معدل الخطر العالي للإستثمارات البشرية .
- تقليل درجة الخطر في الإستثمارات البشرية والناتجة من ترك الأفراد للعمل بعد تحمل تكلفة الإستثمار فيهم من خلال عقود عمل طويلة الأجل نسبيا.

ب / الجانب المنهجي :

- الإهتمام بإستخدام وتطبيق التصميمات التجريبية المحكمة مثل التصميم العاملي والذي يمكن من خلاله معالجة الصعوبة في تتبع الأثر الصافي للتدريب على المهارات وإيرادات الفرد ومثل هذا التصميم يمكن عزل أثر المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على إيرادات ومهارات الفرد مثل الخبرة والعمر، التعليم.
- الإتجاه بالدراسات والأبحاث في مجال الإستثمار البشري إلى الأبحاث التي تغطي سلسلة زمنية أطول نسبيا نظرا لطول الوقت الذي يتطلبه تتبع الآثار المترتبة على الإستثمار البشري.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تبين أن رأس المال البشري يعد من إهتمامات العديد من الدول وينظر له على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، والذي يتراكم بالإستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل، كنتيجة لما جاء في التعريفات السابقة لرأس المال البشري، يمكن القول أن رأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل مكان وزمان ولايمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية الشخصية للأفراد، وهو يتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الإستثمار في التكوين وتحمله لمختلف التكاليف التي تنجز عنه وتعد المعارف والكفاءات الأكثر أهمية في رأس المال البشري ويمكن أن يصنف وفقها إلى صنفين أساسيين هما رأس المال البشري العام والذي ينشأ من إكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة الكتابة والقراءة والحساب وتعتبر عملية التدريب والتعليم من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية.

الفصل الثاني

التنمية الإقتصادية

تمهيد :

إن عملية التنمية الإقتصادية متعددة الجوانب متشابكة الأبعاد ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي موضع إهتمام الإقتصاديين سواء في دراستهم النظرية أو التطبيقية كما أن الحكومات الوطنية التي جاءت في البلاد المتخلفة بعد حصولها على إستقلالها السياسي جعلت من أولى أهدافها تحقيق التنمية الإقتصادية السريعة عن طريق تصميم الخطط القصيرة وطويلة المدى ولم يقتصر الإهتمام بقضايا التنمية على المستويات الوطنية فقط بل أيضا على المستوى العالمي في مؤتمرات الأمم المتحدة غير أن حصيلة تجارب التنمية في دول العالم الثالث في العقود الثلاثة لم تكن عند المعقودة عليها .

وسوف نتناول في هذا الفصل التنمية الإقتصادية من خلال التركيز على المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

المبحث الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية

المبحث الثالث : معاينة التنمية الإقتصادية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

برزت إختلافات فيما بين الإقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فالكل ينظر إليها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده وأهدافه وعناصره ومستلزماته نظرا لأهميته وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية وأبعادها

1/ مفهوم التنمية الإقتصادية وعناصرها :

تتعدد مفاهيم التنمية كل حسب وجهة نظره لها من هنا نذكر جملة من المفاهيم :

– التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

– كما تعرف على أنها تحسين مستوى الفرد في مستويات المهارة، الكفاءة، الإنتاجية وحرية الإبداع والاعتماد على الذات، وتحديد المسؤولية وتعرف كذلك بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضع التخلف إلى وضع التقدم[2].

– وتعرف على أنها الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة زيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطوير التقنية المستخدمة في الإنتاج[3].

ومن التعاريف السابقة للتنمية الإقتصادية نستنتج :

على أنها سيران إقتصادي وإجتماعي وسياسي للنهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشي والقضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر من العدالة الإجتماعية .

– اختلف الكثير من الإقتصاديون حول مفهوم التنمية فهناك من حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي ولكن هناك فروقات أساسية بين مصطلحي النمو والتنمية حيث يمكن توضيحهما في الجدول التالي:

---

[1] : محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**،دراسات نظرية تطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية 2003،ص:76.

[2] : أشواق بن قدور،**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2005،ص:66.

[3] : كمال علاوي كاظم الفتلوي ،حسين لطيف كاظم الزبيدي ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن،2009 ص: 281.

الجدول2.1:الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
-كلاهما يسعيان إلى زيادة الدخل أو الناتج القومي. -كلاهما يشير إلى البلدان النامية. كلاهما يدعوان إلى التغير إلى الأحسن. -كلاهما يسعيان لزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.	-النمو الاقتصادي يتحقق سريعا،بينما يحدث تباطىء في عملية التنمية. -النمو يحصل حتى في ظل الاحتلال أو الإستعمار. -مفهوم التنمية أوسع وأكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي. -النمو الإقتصادي يرفع ايرادات عامة التي تستخدم في عملية التنمية. -التنمية الاقتصادي هي التغير الهيكلي الذي يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي. -يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا ونوعيا في ان واحد. -النمو الاقتصادي تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل اما التنمية الاقتصادية تعتبر غير مستثمر

المصدر:جمال حلاوة وعلي صالح،**مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن،2009.ص:30-32.

انطلاقا من هذا الجدول نستنتج بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الكمية او قيمة السلع والخدمات المنتجة وذلك بشكل طبيعي ودون تأشيرات مسبقة،أي ان النمو الاقتصادي مسألة تلقائية تحدث دون تدخل الدولة في ذلك، أما التنمية الإقتصادية فتشير إلى تحسين النوعية وهي عملية تغيير هيكلي، وتحدث التنمية الإقتصادية بتدخل الدولة في ذلك وعليه فالنمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية.

ونجاح التنمية الإقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الإقتصادية وأهم العناصر مايلي :

أ/ خلق الإطار الملائم لعملية التنمية :

تقتضي التنمية الإقتصادية لنجاحها على إجراء تغيرات متعددة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية في المجتمع فمن الناحية السياسية تتطلب التنمية قيام سلطة سياسية تابعة من الفئات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الإقتصادية أما من الناحية الإجتماعية والثقافية فتتطلب إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثروة الصناعية والتكنولوجية،كما تتطلب التنمية الإقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الإستثمار[1].

ب/ التصنيع :

يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الإقتصادية ، ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة للإستثمار في الموارد الوطنية، وأداة لمنع إستغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى[2].

ج/ رفع المستوى الإستثماري (التراكم المالي) :

تقتضي التنمية الإقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه الموارد، من أجل رفع مستوى الإستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع بها منخفض ، فقد يتطلب رفع مستوى الإستثمار في هذه البلدان والإعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من الآلات والسلع الإستثمارية اللازمة لتحقيق خطة الإستثمار إذ أن الإرتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجيات التنمية[3].

2/ أبعاد التنمية الإقتصادية ومستلزماتها :

إن مفهوم التنمية الإقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل في مايلي[4]:

أولا : البعد المادي للتنمية :

إن المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال وهذا المفهوم إرتبط بالتصنيع إرتباطا وثيقا ذلك أن عملية التصنيع تؤدي إلى توزيع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل للتصنيع، ومعلوم أن هذه العملية تتطلب إحداث جملة من العوامل أهمها ثروة صناعية، تهيئة

[1] : خالد عيادة، نزال عليمات ، **إنعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية** ، دراسة حالة الأردن ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص:53

[2] : محمد العماري، **التنمية اللإقتصادية والتخطيط الإقتصادي**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص-ص : 124-203

[3] : عمر والعماري ، **التنمية الإقتصادية والتخطيط** ، دار النهضة العربية ، لبنان 2000، ص: 237

[4] : مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات**، الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص:131

القاعدة الصناعية، إرتفاع مستوى تراكم الرأس المالي،و خلق الإطارات الملائمة لإحداث تغيير في البنيان الإجتماعي .

ثانيا : البعد الإجتماعي للتنمية

وتتمثل بتغييرات في الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقلل الفوارق في الدخول.

ثالثا : البعد السياسي للتنمية :

إن التنمية تشترط التحرر والإستقلال الإقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية .

رابعا : البعد الدولي للتنمية :

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية .

كما أن التنمية الإقتصادية تتطلب مستلزمات تقوم عليها وتتمثل في[1]:

1: تجميع رأس المال :

تتطلب هذه العملية توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقة، بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لغرض الإستثمار بدلا من توجيهها للإستهلاك ولذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الإستثمارات، وأن يوافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والوجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين .

2: الموارد الطبيعية :

تلعب الموارد الطبيعية دورا أساسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية سواء كانت متوفرة أو القيام بإستيرادها.

3: التكنولوجيا :

للتكنولوجيا أهمية كبيرة وذلك بمساهمتها في زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية من خلال إبتكار وسائل فعالة لإكتشاف مورد طبيعي، بالإضافة إلى إكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، فقد أصبحت البلدان المتقدمة هي مصدر للتكنولوجيا، بخلاف الدول المتخلفة وبالتالي التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسية التي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة .

[1] : فليح حسن خلف، **التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي** عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص ص: 194-203

4: الموارد البشرية :

تعني القدرات والمواهب والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو ينبغي أن تكون قابلة للإستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة.

المطلب الثاني : سياسيات التنمية الإقتصادية :

عبارة عن بيان للأهداف الإقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف والسياسات الإقتصادية تشمل جميع قطاعات وجوانب الإقتصاد الوطني ولهذا هناك سياسات مالية وسياسات تجارية وسياسات صناعية وزراعية وسوف نتناول في هذا المطلب السياسات الإقتصادية الفرعية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وأبرزها ما يلي[1]:

أولا : السياسات المالية :

السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والإقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي أو التنمية الإقتصادية وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثا حكومات هذه البلدان بإستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التعجيل في معدل تكوين الرأس المالي وليس لتحقيق زيادة في معدل النمو الإقتصادي كما أكد عليه (كينز) بالنسبة للبلدان المتقدمة التي تعاني من تقلبات في النشاط الإقتصادي ولذلك فإن البلدان النامية بدأت بإستخدام وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الإقتصادي والمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات وحماية الإنتاج المحلي والسيطرة عليه.

1/ أهداف السياسة المالية :

للسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها :

1-1 زيادة معدل الإستثمار :

ويتحقق ذلك من خلال السيطرة على الإستهلاك الفعلي والممكن من خلال زيادة نسبة الإدخار ويتعين إستخدام أدوات السياسة المالية لتشجيع بعض أنواع الإستثمارات وعرقلة البعض الآخر الغير مرغوب فيه.

[1] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 225-226

1-2 زيادة فرص العمل :

تهدف السياسة المالية أيضا إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل والتي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض المسيرة والإعانات .

1-3 تشجيع الإستقرار الإقتصادي :

فالبلدان النامية كما هو معروف عرضة للتقلبات الدورية العالمية بسبب طبيعة إقتصادها وإرتباطها بالأسواق الدولية حيث تصدر المواد الأولية وتستورد سلع مصنعة وعند إنخفاض أسعار المنتجات الأولية في الأسواق الدولية فإن نسب التبادل التجاري لا تصلح لهذه البلدان مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة عائداتها من عملات أجنبية وإنخفاض القيمة الحقيقية للدخل الوطني .

1-4 مواجهة مشكلة التضخم :

تهدف السياسة المالية أيضا إلى محاربة التضخم النقدي فعند وجود ضخ متزايد للقدرة الشرائية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات في ظل عدم مرونة العرض فإن الأسعار تميل إلى الإرتفاع وهذه تعمل على تعزيز طلبات رفع الأجور في القطاع المنظم وتغيير الضرائب المباشرة والتصاعدية على السلع إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية .

1-5 إعادة توزيع الدخل الوطني :

إن التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى مشكلات إجتماعية وسياسية تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي لهذا تهدف السياسة المالية نحو إزالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الإقتصادية ونجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف ويعتمد ذلك على:

- حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية.
- حجم وإتجاه الإنفاق العام.

ثانيا : السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية "monetary policy " النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة[1].

[1] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، مرجع سبق ذكره ص : 221

أهداف السياسة النقدية :

تتمثل أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية في[1]:

- توفير النقد الذي يتضمن العملة وودائع الطلب لدى البنوك التجارية.
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الإستخدام.
- الإستقرار الداخلي والخارجي.
- تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تشجيع وتسريع إقامة المشروعات الإستثمارية.
- الإسهام في رفع مستويات المعيشة.

ثالثا : السياسات التجارية :

هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الإستيراد والتصدير من الخارج والسياسات التجارية ذات الأهمية الكبيرة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد إعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الإقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التنمية الإقتصادية .

تتضمن السياسة التجارية منظومة من الوسائل المحلية والدولية لتعزيز التجارة الخارجية :

أ– وسائل محلية :

- توسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع وتنويعها
- زيادة الإدخار المحلي من خلال زيادة الدخل الوطني وتقليص الإستهلاك وبما يمكن من زيادة حجم الصادرات.

ب– وسائل دولية :

- العمل على إلغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة بخصوص صادرات البلدان النامية.
- العمل على ضمان إستقرار السلع الداخلة في التجارة الدولية من خلال الإتفاقات الدولية للسلع كما كان جاريا بالنسبة للقهوة والسكر وزيت الزيتون.
- توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها.

[1] : فليح حسن خلف، **التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ص: 260

المطلب الثالث : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

إتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية فمنها من ركز على تطوير القطاع الزراعي ومنها من يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وهناك من إتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية الناجحة.

1/ الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

اسراتيجية التنمية الزراعية هي اسراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الإقتصادية، وهي تقوم على نوعان الأول يتمثل في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية، بينما يتمثل التوسع الأفقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية بمعنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطريقتين إما بتكثيف إستغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتشير التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة إستخدمت التوسع العمودي لتطوير القطاع الزراعي كما حصل في اليابان في حين إتبعت الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة التوسع الأفقي مثل كندا[1].

الدور التنموي للزراعة :

تعد الزراعة عاملا مهما لإحداث التنمية الإقتصادية لأن الإهتمام بها سيسمح بالتخلص من التبعية الغذائية والتقليل من مشكل البطالة إلى جانب توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي وتوسيع سوق المنتجات المصنعة .

تساهم الزراعة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال[2] :

- تؤمن الزراعة الأغذية اللازمة للمواطنين والتي يؤدي توفرها بالكمية والنوعية الجيدة إلى الحفاظ على صحة الأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم على العمل.
- تعد الزراعة المصدر الأساسي للمواد الأولية لعدة صناعات تحويلية كصناعة النسيج.
- تساهم الزراعة في تكوين رأس المال الضروري للتنمية من خلال أشكال عديدة ومنها زيادة الإنتاج الزراعي وفرض الضرائب الزراعية.
- يسمح التوسع في الإنتاج الزراعي إلى زيادة مداخيل الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الزراعية والسلع الصناعية أيضا وبالتالي توسيع نطاق السوق.

[1] : سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر موصل 1988، ص: 152

[2] : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص ص: 125-152

- توفر الزراعة الأيدي العاملة للقطاعات الأخرى.
- تساهم في وفرة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات من السلع الزراعية وتقليل الواردات منها.

2/ الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية :

تعتمد إستراتيجية التنمية الصناعية على تطوير القطاع الصناعي وتوجد العديد من إستراتيجيات التصنيع لعل أبرزها هي إسراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير .

2-1 إستراتيجية إحلال الواردات :

ويقصد بها أن تقوم الدولة بإنتاج ما كان يستورد من الخارج ولنجاح هذا الإحلال لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية وذلك لأن السوق لا يتسع لإستيعاب كلا المنتوجين كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية وتشمل على الحماية جمركية عن طريق فرض الضرائب والرسوم جمركية على الواردات إلى جانب الحماية غير الجمركية المتمثلة في نظام حصص الإستيراد أو منع الإستيراد نهائيا من سلعة معينة[1].

ورغم توجه العديد من الدول النامية إلى تبني إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة على عكس ما حصل في الدول المتقدمة التي إستفادت من هذه الإستراتيجية لأنها بدأت بتطوير القطاع الزراعي[2].

2-2 إستراتيجية التصنيع للتصدير:

بعد فشل الدول النامية في تحقيق النتائج المرجوة من سياسة إحلال الواردات تم التوجه إلى تبني إستراتيجية أخرى تمثلت في إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير والتي يقصد بها القيام بإنشاء صناعات تتوفر لها الفرصة لتصدير منتجاتها إلى الخارج وقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية لأن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل لذلك لابد لها من تصدير مزيد من المنتجات المصنعة[3].

[1] : محمد صفوت قابل،**نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 124-126

[2] : مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص: 148

[3] : مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، نفس المرجع السابق

ويؤدي إتباع إستراتيجية التصنيع للتصدير إلى تحقيق منافع نذكر منها[1]:

- يسمح التوجه للخارج بتحسين تخصيص الموارد بصورة تتفق مع التكاليف والمنافع الحدية الإجتماعية .
- معاناة الدول النامية من مشكلة ضيق السوق الداخلية وهذا ما يعيق نمو الصناعة وإنخفاض كفاءتها وبإتباع إستراتيجية التصنيع تسمح من التخلص من مشكلة ضيق الوقت فالتجارة الحرة تحقق مكاسب تتمثل في إرتفاع كفاءة تحسين مستوى الجودة .
- تسمح إستراتيجية التصنيع للتصدير من إستفادة الدول النامية من الميزة النسبية المتوفرة لديها والمتمثلة في وفرة بعض المواد الأولية والعمالة الرخيصة وذلك من خلال إقامة صناعات تعتمد على هاته المواد ويخصص إنتاجها للتصدير وبذلك تضمن وجود الطلب المستمر عليها.

3/ الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري :

تتضمن هاته الإستراتيجية المعتمدة على العنصر البشري أساسا على الإعتماد على الإنسان وقدراته المعرفية لأجل تحقيق التنمية ومع تطور مفهوم التنمية تطوت معه إستراتيجية التنمية حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة وبالتالي نتجت إستراتيجية التنمية المستدامة.

3-1 إستراتيجية التنمية المستدامة :

يقصد بها أنها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد على تحقيق الأهداف الإقتصادية وبيئية والإجتماعية بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والمحلي ويستفيد منها المجتمع الحالي والمستقبلي[2].

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق أمرين هما التنمية والحفاظ على البيئة وذلك عن طريق خلق ثقافة للتنمية المستدامة والتنسيق الغعال بين القطاعات لإدماج الإستراتيجية لانها مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات مع وضع آليات قانونية مناسبة لتنظيم العلاقة بين الناس والبيئة.

3-2 إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة :

وهي تنمية متكاملة يصنعها الإنسان وتعود بالمنافع عليه فهي عملية لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم عن طريق تكوين رأس المال الإجتماعي وإستخدامه بطريقة عقلانية تلبي حاجيات الأجيال

[1] : إبراهيم نصار سلمان،**دراسة مقارنة لمحددات التنمية الإقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات إلى الثمانينات**،أطروحة الدكتوراه، ص ص: 40-42

[2] : بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، تلمسان، 2013/2012، ص: 93

الحاضرة دون تعريض فرص إشباع حاجات الأجيال المقبلة للخطر ودون الإضرار بالمواد الطبيعية من خلال حمايتها من التلوث والدمار[1].

وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp منذ 1999 تقارير التنمية البشرية وأوضح فيها انه إلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن وغيرها من الحاجات[2].

المبحث الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية

لقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة إقتصاديا والتي سنتناولها في هذا المبحث ولتحقيق هذا الهدف سوف نذكر هذه النظريات التنموية التالية :

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن

أولا : نظرية الدفعة القوية 1943:

قدم رودان روزنشتاين "RODAN ROSENSHTEIN " نظرية الدفعة القوية والتي يرى فيها أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو وأن التدرج في التنمية لن يؤدي إلى التغلب على الركود الإقتصادي ويقول رودان: إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية[3].

ويبدأ رودان تحليله بإفتراض أساسي وهو أن التصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخول ومن ثم التقليل من فجوة التخلف القائمة بين الدول المتخلفة والمتقدمة حيث يسمح بإستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي لكن شرط أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية عن طريق توظيف حجم ضخم من الإستثمارات في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي social overhead caputal من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة[4].

لتطبيق نموذج التنمية الذي يقدمه رودان على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية لابد الأخذ بالإعتبارات التالية[5]:

[1] : إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات ونماذج وإستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 214

[2] : مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية،مرجع سبق ذكره، ص: 179

[3] : جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 38-39

[4] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن، دار وائل 2007، ص ص: 88-89

[5] : جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39

- أن تتوفر كميات كبيرة من رؤوس الأموال والتي يقترض معظمها من الخارج لعدم قدرة الدول النامية على التمويل ذاتيا .
- أن يتم إنشاء الصناعات الخفيفة والإستهلاكية التي توظف عددا كبيرا من العمال
- الإبتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة وتموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعات الثقيلة من الدول الرأسمالية الصناعية .

ويؤكد الإقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني وبالتالي حصول زيادة في الميل الحدي للإدخار ومن ثم إرتفاع حجم الإدخار وتصاعد مسار التقدم الإقتصادي وزيادة الإعتماد على الموارد المحلية .[1]

لقد طور رودان أفكاره في بحث نشره سنة 1957حيث رأى أن هناك دوالا لا بد أن تتكامل حتى تحدث التنمية وهي دوال الطلب ودوال العرض ودوال الإدخار وبالتالي يمكن رفض الأسلوب التدريجي للتنمية على أساس علمي أكثر والتأكيد بصورة أكبر على فكرة الدفعة القوية :[2]

- تكامل دالة الطلب هي القائمة على أساس أن الحاجات الإنسانية في مجال الإستهلاك متنوعة ولا تقبل التجزئة وبالتالي فإن إنتاج سلعة واحدة لا يوسع السوق في حيث أن إنتاج مجموعة من السلع يسمح بإشباع حاجات إستهلاكية متعددة ومتكاملة وبالتالي فإن إنشاء صناعة تلو الأخرى على فترات متفرقة لا يؤدي إلى تحقيق التنمية حيث ستواجه كل منها مشكلة تصريف إنتاجها.
- تكامل دالة العرض أي أن بعض الصناعات تتكامل رأسيا أو أفقيا إذ تتكامل رأسيا عندما تمثل عملياتها الإنتاجية مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة وأفقيا بمعنى أن عملياتها الإنتاجية تكمل بعضها البعض في مرحلة معينة من إنتاج السلعة فكما هو الحال بالنسبة لدالة الطلب فدالة العرض أيضا لا تقبل التجزئة
- تكامل دالة الإدخار طالما تم إقرار الحاجة إلى برنامج إستثماري في صناعات متكاملة حتى يمكن تحقيق إرتفاع سريع في الدخل بعكس التنمية التدريجية وهو ما يسمح برفع الميل الحدي للإدخار وبالتالي فإن عدم القدرة على تمويل التنمية مرتبط ببدايات عملية التنمية المتصل بالدفعة القوية والذي يمكن أن يستمر إذا تم الأخذ بالأسلوب التدريجي للتنمية.

[1] : فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص: 174

[2] : فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 175-176

من بين الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي : [1]

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس اموال ضخمة لأجل إقامة القاعدة الصناعية الضرورية كما تتطلب كوادر كثيرة ومتنوعة، إدارية، محاسبية وهندسية وهذا ما لايتوفر لدى الدول النامية .
- أكدت النظرية على تنمية القطاع الصناعي دون التأكيد على تنمية القطاع الزراعي والذي يعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان .
- أكدت أيضا النظرية على مشكلة ضيق السوق غير أن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق .
- تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الإقتصاد .

ثانيا : نظرية النمو المتوازن 1907 –1959 :

قام Rodan بصياغة فكرة الدفعة القوية وبعدها قدم Nurkse تلك الفكرة في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن ويركز "نوركس" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناتجة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي قلة الطلب ومن ثم ضيق الأسواق الذي يؤدي إلى ضعف التشغيل وبالتالي ضعف الإستثمار والذي يؤدي بدوره إلى ضعف الإنتاجية[2].

يرى نوركس أن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتحقق بتوسيع حجم السوق والذي يتحقق بدوره من خلال إقامة إستثمارات عديدة في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يؤدي تخلف الزراعة وتقدم الصناعة وبالتالي فنظرية النمو المتوازن تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بهدف التصدير وذلك في المراحل الأولية نظرا لضعف المنافسة في السوق المحلية[3].

تتطلب نظريه النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وأيضا التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وتكمن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي في أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية حيث تتطلب زيادة الإنتاج

[1] : مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره،ص ص: 90-91

[2] : إسماعيل شعباني **مقدمة في إقتصاد التنمية –نظريات وإستراتيجيات التنمية والنمو**، دار هومة الجزائر 1997، ص: 82

[3] : مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 91

وزيادة الاستيراد ولمواجهه متطلبات الإستيراد لابد من الإهتمام بالتجارة الخارجية والداخلية على حد سواء[1].

تم توجيه إنتقادات عديدة لنظرية النمو المتوازن ومن أهمها ما يلي[2]:

* إن اقامة العديد من الصناعات في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مبرمجه للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الراسمالية هذا فضلا عن أن قيام صناعات جديدة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات الصناعات القائمة مما يجعلها غير مبرمجه هي الأخرى.

* يرى الاقتصادي هيرشمان وهو مؤيد لنظرية النمو الغير متوازن أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد التقليدي راكد مما سيؤدي إلى إحياء ظاهرة الازدواجية الاقتصادية ويرد أصحاب هذه النظرية بالقول بأن النمو متوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.

* تفترض النظرية توفر إمكانيات مادية ومهارات لتحقيق برنامجها وهو ما لا يتوفر لدى الدول المتخلفة هذا إلى جانب أن شح الموارد المالية سوف يؤدي إلى تشجيع الضغوط التضخمية كما حدث في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

المطلب الثاني : نظرية النمو غير متوازن ونظرية أقطاب النمو

أولا : نظرية النمو غير متوازن

إرتبطت هذه النظرية بالاقتصادي ألبرت هيرشمان وان كان قد سبقه في تقديم هذه الفكرة للاقتصادي فرانسوا بيرو وذلك تحت تسميه نظرية مراكز أو أقطاب النمو ولقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي سنجر لنظريه النمو المتوازن في كونها غير واقعيه لان البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات لذلك أكد هيرشمان على أن الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يكون بتطبيق نظرية النمو الغير المتوازن حسب هذه النظرية فان الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة[3].

وتقوم نظريته على الروابط حيث ترتبط الصناعات بصناعات أخرى بطرق يمكن أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لإستراتيجية التنمية حيث هناك روابط خلفية وروابط أمامية فالصناعات ذات

[1] : جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإسراتيجية البديلة**، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة "1"، 2016-2017، ص: 84

[2] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، ص: 93-95

[3] : مالكوم جبلر وآخرون، **إقتصاديات التنمية** ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ص: 124-125

الروابط الخلفية تستخدم مدخلات من صناعات أخرى مثل صناعة السيارات تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات مصانع الآلات والمعادن والتي بدورها تستخدم الصلب أما الروابط الأمامية فإنها تحدث في ارتفاع العرض منه يتم إقامة مصانع تستخدم الصلب فكل من الروابط الامامية والخلفية تخلق ضغوطا لبناء صناعات جديدة[1].

ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار أما في رأس المال الاجتماعي او في نشاطات إنتاجية مباشره ويرى أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو ويتم هذا الإختلال على مسارين[2]:

الأول : اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين قطاعات الإنتاج المباشرة

الثاني: اختلال التوازن داخل قطاعات الإنتاج المباشرة في ما يتعلق بالمسار الأول فيأخذ مظهرين :

أ / اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر ويتخلف بذلك قطاع رأس المال الاجتماعي مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي وفائضا في قطاعات الإنتاج المباشر ويؤيد هيرشمان هذا الاتجاه.

ب / اختلال لصالح رأس المال الاجتماعي ويتخلف بذلك قطاع الإنتاج المباشر أما فيما يتعلق بالمسار الثاني.

فالسؤال مطروح هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيه الاستثمارات؟ هنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف.

ورغم اعتبارها من طرف البعض نظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عمليه التخطيط التنموي في الاعتبار إلا أن نظرية النمو الغير متوازن تعرضت للعديد من الانتقادات منها[3]:

* تفترض النظرية أن التنمية تتحقق من خلال المبادرة الفردية وتتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو ومعنى هذا آن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ظل محدودية الموارد.

* تهمل النظرية المقاومة التي تنشا في الاقتصاد من جراء عدم التوازن وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.

* إن إيجاد عدم التوازن في الاقتصاد بشكل متكرر من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء نقص الموارد قد يؤدي إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.

[1] : نفس المرجع السابق، ص ص: 99-100

[2] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص: 98

[3] : مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، 99-100

* تفترض النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي.

وأخيرا فإنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو الغير متوازن فالنظريتان لا يمكن اختبارهما تجريبيا بسهولة وقد حاول البعض جعل نظرية النمو غير متوازن وسيله لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن.

ثانيا : نظريه اقطاب "مراكز" النمو 1955

قام الفرنسي فرانسوا بيرو بشرح أفكار نظرية أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو الغير متوازن وبخصوص ظاهره مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعه رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينه ومجهزه بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي[1].

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها أثار متعددة أهمها[2]:

1/ الآثار الهيكلية حيث أن لمراكز النمو أثار مهمة على الهياكل السكانية إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها اتجاه المراكز المحفزة وشيخوخة السكان في المناطق الزراعية مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عمليه التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة.

2/ الآثار الاقتصادية حيث يبدأ مفهوم مضاعف للاستثمار بالعمل إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو في ما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ففي الأولى فإن عملية النمو تحدث في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين وحول البحيرات الأمريكية الكبرى أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دورا جزئيا وبسيطا في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم لديها النقاط المذكورة.

[1] : مدحت القريشي،**التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100

[2] : مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 101

المطلب الثالث: نظرية التغير الهيكلي ونظرية مراحل النمو

أولا : نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية 1954 " آرثر لويس "

تركز نظرية التغير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الإقتصاديات المختلفة هياكلها من التركيز الكبير على القطاع الزراعي إلى المزيد من التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي وهي توظف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية والإقتصاد القياسي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحويلية وهناك مثالين شهيرين لنماذج التغير الهيكلي وهما :[1]

* النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس

* أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينزي

وسنكتفي بالتطرق إلى نظرية التنمية لآرثر لويس إنطلق لويس في تحليله لهذه النظرية بالإعتماد على أفكار الكلاسيك الذين يجمعون على أن الإستثمار هو أساس التنمية وهكذا يرى لويس أن الإستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هو أساس التنمية بإعتبارها تشكل الجزء الأكبر من الإستثمارات لأن مدخرات العمال والطبقة المتوسطة ضعيفة وقد سمي نموذج لويس بالنموذج المزدوج لأن لويس رأى أن مجتمعات الدول المتخلفة تتكون من قطاعين قطاع زراعي تقليدي وقطاع صناعي حديث ويتميز القطاع التقليدي بضعف الإنتاجية وإنخفاض الأجور وذلك بسبب البطالة الموجودة في هذا القطاع فالعمل الذي تقوم به مجموعة من العمال يستطيع أن يقوم به عامل واحد لذلك رأى لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض العمالي تدريجيا من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بدون أن يحدث أي خسائر من الناتج كما أن القطاع الحديث يبقى بحاجة إلى إستخدام العمال المتوافدين من القطاع التقليدي لفترة طويلة وبدون رفع الأجور وحسب لويس فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير القطاعين مادامت الإنتاجية الحدية التي يقدمها العامل أعلى من الأجر الذي يتقاضاه الرأسمالي ويستثمر هذا الأخير الأرباح التي يحصل عليها فيطور نشاطه مما يؤدي به إلى إستخدام عمال جدد[2].

يفترض إستمرار التوسع في التوظف في القطاع الحديث حتى يمتص فائض العمالة للقطاع التقليدي بعد ذلك فإن العمالة الإضافية تسحب من القطاع التقليدي فقط عند مستوى مرتفع لتكلفة إنتاج الغذاء لأن نقص العمال عن معدل الأرض يعني أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل الريفي لم تعد صفرا[3].

---

[1] : ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية** ، مرجع سبق ذكره،ص ص: 129-130

[2] : إسماعيل شعباني، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 76-77

[3] : ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-136

ثانيا : نظرية مراحل النمو "والت ويتمان روستو " 1960

ظهرت هذه النظرية مع نشر الاقتصادي روستو**ROSTOW**،كتابة مراحل النمو سنة1960 حيث قسم روستو مراحل النمو إلى خمسة مراحل:[1]

الشكل رقم1.2: مراحل النمو لروستو

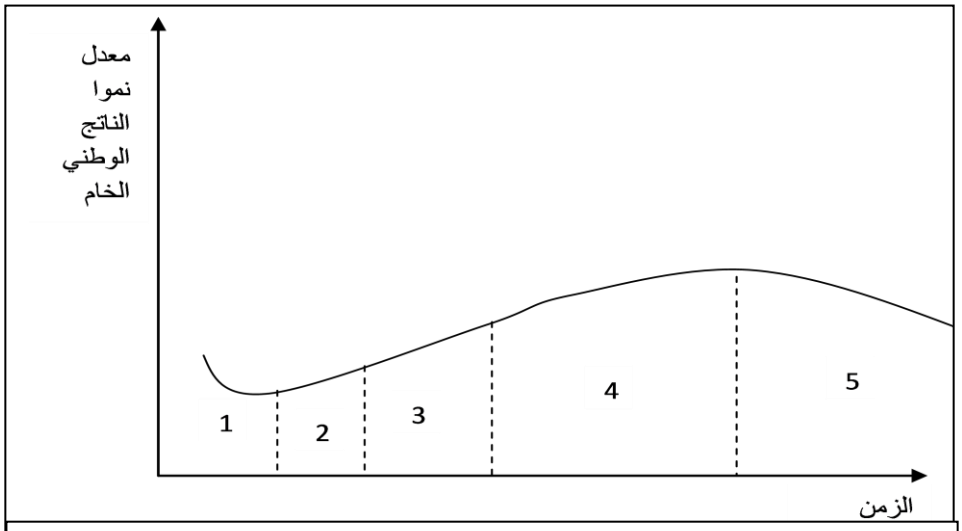

المصدر : بختاش راضية،**الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي،دراسة اقتصادية وقياسية.حالة الجزائر**،رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،منشورة،جامعة الجزائر،2006، ص:59.

أ/مرحلة المجتمع التقليدي: يعاني النظام الاقتصادي بها من التخلف وسيطرة القطاع الزراعي عليه،وتتميز وسائل بغصف الدخل الفردي بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية وهيمنة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من المالكين.

ب/مرحلة التهيؤ الإقلاع:خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الإستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ج/مرحلة الإقلاع: تتميز هذه المرحلة بتحرك النمو الاقتصادي نتيجة تغيير أساليب الإنتاج وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمامها ،ويركز روستو على أهمية هذه المرحلة من خلال قيادة أحد القطاعات الصناعية الرائدة هذه المرحلة مثل ما حدث في قطاع النسيج في بريطانيا خلال القرن السابع عشر.

[1] : عز الدين علي.**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائرخلال الفترة(2000–2012)**،رسالة ماجستير،إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر(3)، غير منشورة، 2014، ص ص: 59،60.

د/مرحلة النضوج: تتميز هذه المرحلة بنمو الإستثمارات وخاصة في القطاع التكنولوجي الذي يسيطر على هذه المرحلة، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة إنتاجية كافة القطاعات وخاصة القطاعات الرائدة مثل :الحديد والصلب،والصناعات الكهربائية وازدهار التجارة وارتفاع مستوى الدخل.

هـ/مرحلة الإستهلاك الوفير: يتحول اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنتاج واستهلاك سلع الرفاهية بكميات كبيرة.

المبحث الثالث : معاينة التنمية الإقتصادية

سنلقي الضوء في هذا المبحث على مقاييس التنمية الإقتصادية التي تعددت بإختلاف مفاهيمها كما سنعالج مصادر التمويل التي تعتبر العامل الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية التي يشكل الإستثمار جوهرها بالإضافة الى العقبات التي تعيق مسارها .

المطلب الأول : مقاييس التنمية الإقتصادية :

تتباين مقاييس التنمية الإقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الإقتصادية وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم ومع هذا فإن وضع مقاييس التنمية الإقتصادية قد يواجه جملة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

- نظرا لكثرة المتغيرات الإقتصادية التي تساهم في التنمية لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية .
- غالبا ما تتواجد متغيرات إجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الإجتماعية والتغير الهيكلي .
- لبناء مقاييس التنمية الإقتصادية يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل التنمية الإقتصادية التي تم الإتفاق عليها .

وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الإقتصادية المتعارف عليها وهي :[2]

1/ مقاييس نوعية الحياة المادية :

إذا أخذنا بالإتجاه الذي أخذ به مجلس التنمية لما وراء البحار وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة وعبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي :

[1]: إسماعيل محمود بن قانة **إقتصاد التنمية** الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن 2012 ص ص :255

[2] : إسماعيل محمود بن قانة، **إقتصاد التنمية**، مرجع سابق، 256-263

توقع العمر عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر حتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.

هذا المقياس أو المعيار إن جمع بين جملة من المعايير السابقة إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في أنه:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية للحياة مهملا للبعض الآخر.
- إهتم المعيار بالنتائج ولم يتعرض لجهود تحصيلها.
- إعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

2- دليل التنمية البشرية :

لتصحيح مساوئ المعيار السابق نتج معيار ثاني مركب لبناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أطلق عليه إسم " دليل التنمية البشرية " أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من 3 متغيرات وهي:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي المكون من معرفة الكتابة والقراءة ومتوسط عدد سنوات الدراسة.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ولابد من القول أن دليل التنمية البشرية يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر للحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالإتجاهات التي ترفع مستوى التنمية البشرية للمجتمع الدولي وإمكانيات ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها.

وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي بمختلف أشكاله وأخير فإن إحتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير إحصاءات شاملة ودقيقة وموثوقة بها خلال المدة الزمنية المعينة وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية وإسنادها.

3- مقياس كوسوف :

يميز" فلاديمير كوسوف" بين مؤشرين يخص الأول مقياس النمو عنه بمعدل نمو الناتج الإجتماعي بإضافة إلى درجة تغير الهيكل الإقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس درجة التنمية إنطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية والتي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي هذا المقياس وإن كان مهما من

الناحية العملية إلى أنه يعاني عند بناءه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في مجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

المطلب الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها إلى الاستثمارات المختلفة فالتنمية ورأس المال متلازمان فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس مال لذلك فإيجاد رأس مال يمثل القاعدة الأساسية لبدء عملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا المطلب سوف نتناول مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل التنمية في إدخارات اختيارية وأخرى إجبارية سنوجزها في ما يلي[1]:

أولا : إدخارات اختيارية : هي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات الطوعية والاختيارية وتتمثل في :

1/ **مدخرات القطاع العائلي**: تعرف بأنها ذلك الجزء من الدخل التي لا تنفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هي الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد حجم مدخرات الأفراد.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصوره يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك وتتمثل مصادر الادخار في ما يلي:

أ: مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

ب: الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

ج: الاستثمار المباشركإقتناء الأراضي.

د: سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة.

2/ مدخرات قطاع الأعمال :

يقصد به كافه المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاصة وادخارات

[1] : مدحت القريشي، **التنميةالإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188-196

القطاع العام، فإدخارات قطاع الخاص تكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما ادخارات قطاع الأعمال تتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وزيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب في حالات تضخمية .

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الأعمال العام يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسط الأكبر من خطط وبرامج التنمية وعليه فان العوامل التي تحدد مدخراته هي:

أ :السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج (المواد الأولية) تخضع كذلك لنفس الاعتبارات كالدعم من الدولة.

ب: السياسة السعدية للمنتجات أينما كانت غالبا تخضع لإعتبارات اجتماعية أو السياسية وفي حالات أخرى تحوي أرباحا احتكارية.

ج: سياسة التوظيف والأجور كثيرا ما تفرضها الدولة على شركات القطاع العام فتكلفتها بعمالة زائدة خاصة من خريجي المعاهد، الجامعات ومراكز التكوين حلا لمشكله البطالة إضافة لتحديد الأجور التي ترتبط بالكفاءة الإنتاجية ونتائج العمل.

3/ التمويل المصرفي:

حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي "المدخرين" وأصحاب العجز المالي "المستثمرين" حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو إعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك من بنوك تجارية، وبنوك الأعمال وبنوك عامة، بنوك متخصصة "زراعيه، صناعية، عقارية" وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها.

ثانيا : الإدخارات الإجبارية

هي إدخارات تقتطع من المداخيل المحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي :

1/ الإدخار الحكومي :

يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية فإن كان هناك فائض إتجه إلى الاستثمارات وتسديد أقساط الديون أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو طبع نقود جديدة وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب وهي تنقسم إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة بنوعيها ضرائب على الصادرات وضرائب على الواردات، فالضرائب على الصادرات تتألف من رسوم يتحملها المستوردون الأجانب أغلبها.

أما الضرائب على الواردات تمثل المصدر الأول للموارد الأولية، وتستعمل لأغراض أهمها:

أ : تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية

ب: تحديد المستورد من السلع الاستهلاكية وذلك لتوجيه النقد الأجنبي المحدود نحو استيراد السلع أكثر أهمية للاقتصاد الوطني مثل الآلات ومستلزمات الإنتاج .

ج : قد تفرض الدولة ضرائب مرتفعة جدا على الواردات بغرض عدم استيرادها من ناحية أو تحمل الفئات القادرة على دفع الضرائب المرتفعة بالإضافة إلى صور أخرى للضرائب، فقد تحصل على إتاوات مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود استغلالها لمواردها الطبيعية أين توجه حصيلتها إلى خزانة الدولة مثل عقود استغلال حقول النفط أو مناجم المعادن .

2/ الادخار الجماعي:

هي ادخارات تقتطع من بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكان هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار كما يميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات .

3/ التمويل التضخمي:

هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتمثل هذا الاعتماد على إصدار نقود ورقيه جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنسانية والتمويل الخارجي لعمليه التنمية كما يلي :[1]

أولا : التدفقات التحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل من أهم هذه المؤسسات المالية الدولية نجد صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية وكل هذه المؤسسات تهدف إلى منح قروض بأشكال مختلفة واستثمارات تقنية للدول التي تحتاج إليها.

[1] : إسماعيل محمود بن قانة **إقتصاد التنمية**،مرجع سبق ذكره،ص ص: 264

ثانيا: المنح والإعانات

تتمثل في تمويل الموارد من الدول المانحة إلى الدول النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون على شكل عملات قابلة للتحويل والعين في شكل السلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.

ثالثا: القروض

قد تكون قروض عامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين أو سواء كانت هيئات تمويل دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو هيئات التمويل الإقليمي وقد تكون قروض خاصة يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية أو من صناديق التمويل الإقليمي.

رابعا: الاستثمار الأجنبي

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس الأموال مشروعا عن للتنمية في الدول النامية وهي نوعان :

1/ استثمار أجنبي مباشر:

أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس مال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس مال المشروع وهو ما يمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة مع الطرف الممثل للبلد.

2 / استثمار أجنبي غير مباشر:

يقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الإقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفعاليتها وتحد كذلك من قدرتها على الوصول إلى أهدافها وهي تختلف من مجتمع لآخر وتصنف عوائق التنمية إعتمادا على معايير مختلفة ولكنها تصب جميعا في وضع هذه العوائق في فئات معينة يمكن من خلالها فهم ودراسة هذه العوائق وهناك عدة معايير مهمة يمكن التصنيف على أساسها وقد صنفنا عوائق التنمية الإقتصادية إعتمادا على المجال الرئيسي الذي تؤثر فيه هذه العوائق على النحو التالي[1]:

[1] : موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص : 70

أ :العوائق الطبيعية:

تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربه وارض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة المياه والمصادر الطبيعية وان وقوع الدول ضمن ظروف غير طبيعية غير مواتية يشكل عائقا للتنمية فيها ولكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصاديا، حيث استطاعت دول متقدمة كثيرا التغلب على هاته الظروف بتطوير وسائل الإنتاج للوصول على أفضل أداء في العمل واكبر مثال على ذلك اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم رغم هذه الظروف وذلك من خلال الإدارة التي تتميز بالكفاءة العالية، وتطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد.

ب :العوائق الاقتصادية

تعاني غالبية البلدان من عوائق اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما ينعكس على تدني الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، وهذا يترتب عليه أثار سلبية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وتراجع في الكفاءة والفعالية، وبالتالي فإن تدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار وانخفاض الاستثمار بالإضافة إلى العوائق الناجمة عن صغر حجم الأسواق المحلية لإستيعاب الطاقة الإنتاجية للمصانع الكبيرة وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج.

ج :السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عمليه التنمية لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية لان أصحاب رؤوس الأموال يمتنعون أو يخشون الاستثمار في أموالهم ولذلك فكل ما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في وقته الحاضر والمستقبل كان تكوين رأس المال اكبر، فالقرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية يتطلب نجاحها ضرورة توافر عناصر الاستقرار.

ويرى الباحث أن خلق بيئة غير مستقره يجعل أداء الاقتصاد مقيدا، ويجعل تنميه ذلك الاقتصاد أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

د :التكنولوجية والتنظيمية:

إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة كما يتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية.

هـ :العوائق الاجتماعية:

هناك بعض القيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات خاصة في المجتمعات النامية تقف عائقا أمام التنمية فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محدده وغالبا لا يتم التعيين بناء على القدرات والكفاءات والخبرات وإنما على المحسوبية العشائرية والوساطة مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين ورادا لمكاتب ويكون الإنتاج قليلا أو يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.

و : **عوائق الفساد:**

يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية تتمثل في[1]:

* الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية فالفساد يتعارض مع وجود منافسه حرة، والتي تشكل شرطا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية مما يؤدي إلى ضعف في توفير فرص العمل ويوسع البطالة والفقر .

* هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة .

* الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .

* الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العاملة .

[1] : محمد مهايني، **آليات حماية المال والحد من الفساد الإداري**، بحوث وأوراق عمل في المؤتمر المنعقد في الرباط، ماي 2008، ص ص : 33-34

خلاصة الفصل :

من خلال العرض السابق اتضح أن التنمية الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل أن الاهتمام بها يعد من ابرز الاهتمامات التي تلقى عندها الدول المتقدمة والنامية في العالم اليوم وهي تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة وتهدف إلى توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن عمليه التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي بل يجب أن تستند على إستراتيجية معينة بنيت على أساس نظري معين بالإضافة إلى بيان مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في مصادر تمويلها الداخلية والخارجية، ومؤشرات قياسها والعقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثرالإستثمار في رأس المال البشري على التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر(1990-2020)

تمهيد :

بعد تقديم الفصل المتعلق بالدراسة النظرية للإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية من خلال توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة في صور نماذج رياضية بإستخدام طرق إقتصادية وإحصائية تمكننا من معرفة مختلف العلاقات السببية الإقتصادية فيما بين المتغيرات التفسيرية ولا يتم ذلك إلا بالإعتماد على القياس الإقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والإختبارات التجريبية للفرضيات الإقتصادية .

تعتبر النماذج الإقتصادية بمثابة لوحة القيادة فهي تمكن من فهم وتفسير الظواهر الإقتصادية حيث أن النماذج القياسية هي ببساطة الصياغة الرياضية لنظرية الإقتصادية وبالنظر إلى العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة والتي تثبتها معظم الدراسات السابقة ولتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له ومعرفة أنسب نموذج لدراستنا إرتأينا إلى عرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالتالي :

– المبحث الأول :الإطار النظري للدراسة القياسية

– المبحث الثاني : بناء النموذج القياسي لأثر الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنميةالإقتصادية دراسة حالة الجزائر 1990 – 2020

– المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختبار المعنوية

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

كل دراسة قياسية تمر بإختبارات معينة وفي ما يلي سنحاول التعرف على هذه الإختبارات وعلى المتغيرات المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول : دراسة الإرتباط ومتغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسها

مفهوم الإرتباط وأنواعه:

اولا : تعريف الإرتباط:

- الإرتباط هو أداة التحليل الوصفي ويهدف إلى معرفة إن كانت هناك علاقة بين متغيرين مستقلين او بين متغير مستقل (x)ومتغير تابع(y)أو بين مجموعة متغيرات مستقلة (xi) ومتغير تابع (y)، بشرط ان يكون كلا المتغيرين عشوائيين وتوزيعهما طبيعيا زوجيا[1].
- –يقصد بالإرتباط بين ظاهرتين أو بين متغيرين وجود علاقة بينهما، يمكن أنه إذا تغير أحد المتغيرين (المستقل) في اتجاه معين (زيادة او نقصان) فإن المتغير الآخر (التابع)يميل إلى التغير في اتجاه معين أيضا، والمتغيرات إما أن يتغير بنفس الإتجاه(زيادة أو النقصان) فيسمى عندها الارتباط طرديا إما أن يتغير باتجاهين مختلفين(أحدهما نحو الزيادة واللآخر نحو النقصان) وفي هذه الحالة يسمى الإرتباط عكسيا[2].

ثانيا : أنواع الإرتباط:

يتكون الإرتباط الخطي من عدة أنواع هي[3]:

أ – الإرتباط الخطي البسيط:: يعرف الإرتباط الخطي البسيط بأنه درجة العلاقة الإرتباطية بين متغيرين فقط هما (x)و (y).

ب–الإرتباط الجزئي : يستخدم معامل الإرتباط الخطي الجزئي في حالة وجود ثلاث متغيرات وهو يقيس درجة العلاقة بين متغيرين إثنين بعد تثبيت أثر المتغير الثالث المرتبط مع كليهما مثل العلاقة ما بين دخل الأسرة الشهري (x_1) وإنفاقهما الشهري (x_2) يتأثر بعلاقة عدد الأفراد الأسرة (x_3) مع كل من المتغيرين (x_1) و(x_2) ،ولقياس درجة الإرتباط بين أي متغيرين إستبعاد أثر المتغير الثالث نستخدم لذالك ما

---

[1]: عبد الحميدعبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامجspss** .دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى ،2009.ص: 191.

[2]: مراد كمال ومحمد عوض، **أساسيات الإحصاء**، دار البداية للنشر والتوزيع،الأردن ،الطبعةالأولى، 2010، ص: 155.

[3]: حسن ياسين طعمه ،إيمان حسين حنوش ،**أساليب الإحصاء التطبيقي** ، ط،1 ، دار الصفاء للنشر، الأردن ،2009، ص : 162- 185 .

يسمي بمعامل الإرتباط الجزئي ،وعليه فإن معامل الإرتباط الجزئي بين متغيرين (X_1) و(X_2) بإستبعاد أثر المتغير الثالث ($X3$) يتعين على الوجه التالي :

$$r_{12.3} = \frac{(r_{12} - r_{13}\, r_{23})}{[(1 - (r_{13})^2)][1 - (r_{23})^2]}$$

حيث يمثل كل من :$r_{12.3}$ معامل الإرتباط الجزئي بين المتغيرين

و r_{12} معامل الإرتباط البسيط بين المتغيرين (X_1)

و r_{13} معامل الإرتباط البسيط بين المتغيرين (X_1) ، (X_3)

و r_{23} معامل الإرتباط البسيط بين المتغيرين (X_2) ، (X_3)

ج –الإرتباطالمتعدد :

يستخدم لقياس العلاقة بين أكثر من متغيرين ، إلا أن إشارة معامل الإرتباط هنا لا تدل على إتجاه العلاقة، لأن هذا الإتجاه لا يكون موحد لجميع المتغيرات ،وإن عملية التحليل تقوم على فرض أن المتغيرات عشوائية متصلة ويدعى توزيعها بالمتعدد المتغيرات ،وصيغة حسابه هي إمتداد لمعامل الإرتباط البسيط ففي حالة 3 متغيرات مثالا لإيجاد العلاقة بين (X_2) وكل من (X_1) و(X_3) فإن صيغة الحساب هي:[1]

$$R_{2.13} = \sqrt{\frac{r_{21}^2 + r_{23}^2 - (2)r_{21}r_{23}r_{13}}{1 - r_{13}^2}}$$

ولإيجاد العلاقة بين (X_1) وكل من (X_2) و(X_3) فإن الصيغة :

$$R_{1.23} = \sqrt{\frac{r_{12}^2 + r_{13}^2 - (2)r_{12}r_{13}r_{23}}{1 - r_{23}^2}}$$

حيث أن r_{23} وr_{12}, r_{13} هي معاملات الإرتباط يتم إيجادها بموجب صيغة الإرتباط البسيط.

[1]: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي،**أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامجspss** مرجع سبق ذكره،ص: 201

خصائص معامل الإرتباط المتعدد :

تتمثل خصائص معامل الإرتباط المتعدد في: [1]

- إن قيمة معامل الإتباط المتعدد تتراوح مابين (0،1) بمعني أنه قيمته موجبة دائما أي أن العلاقة بين 3 متغيرات فأكثر هي دائما طردية .
- إن قيمته تزداد كلما إزداد عدد المتغيرات داخلة في الدراسة بمعني أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد ب 4 متغيرات هي أكبر من قيمة معامل الإرتباط المتعدد لـ 3 متغيرات .
- قيمة معامل الإرتباط =+1 تعني أن الإرتباط طردي تماما .
- قيمة معامل الإرتباط من 0.70 إلي 0.99 تعني إرتباط طردي قوي .
- قيمة معامل الإرتباط من 0.50 إلي 0.69 تعني الإرتباط طردي متوسط
- قيمة معامل لإرتباط من 0.01 إلي 0.49 تعني لإرتباط طردي ضعيف.
- قيمة معامل الإرتباط تساوى 0 تعني أنه لا يوجد إرتباط .

المطلب الثاني :اختبار المعنويات

لاختبار المعنوية يجب اتباع الخطوات التالية:

أولا:اختبار معنوية النموذج:

لاختبار معنوية النموذج يتم الإعتماد على اختبار إحصائية فيشر(f)

1/ اختبار إحصائية فيشر(f) : [2]

بافتراض أن $(x_1x_2.....x_k)$تمثل متغيرات عشوائية عددها (k)ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات $(M\ N\ D)$

و أن$(R_1,R_2,R_3,.....K)$يمثل معامل الإرتباط المتعدد بين المتغير (x_i) وبقيمة المتغيرات الأخرى البالغ عددها $(k-1)$

لإختبار معنوية معامل الإرتباط المتعددين المتغير x_i مع بقية المتغيرات الأخرى (R_i)نضع فرضيتنا لاختبار الإثنتين:[3]

$$H_0 : R_i=0 \ \& \ H_1 : R_i>0$$

[1] : رحاب مبارك محمد ،هبة مبارك إبراهيم، **معاملات الإرتباط وبيان كيفية إستخدام R في حسابها**، رسالة ماجستير .

[2]: حسن ياسين طمعه ،إيمان حسين حنوش ،**أساليب الإحصاء التطبيقي** ، مرجع سبق ذكره ص:191، 192.

حيث ان H_0وجود مركبة الإتجاه العام و H_1 عدم وجود مركبة الإتجاه،سلسلة عشوائية

إن إحصاء اختبار الفرضية (H_0)أعلاه ،و هي

حيث Ri:يمثل معامل الإرتباط المتعدد بين المتغير (H_0)،عندما تكون قيمة إحصاء الإختبار (F)المحسوبة أقل من القيمة الجدولية،أي أن $[F_{cal} < F_{tab}]$

وهذا يعني أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R_1)غير معنوية وفق معطيات العينة،عند مستوى المعنوية.

2 -يتم رفض فرضية العدم(Ho)،عندما تكون قيمة الإحصاء الإختيار (f)المحسوبة أكبر من أو تساوي القيمة الجدولية، أي ان $[F_{cal} \geq F_{tab}]$

وهذا يعني أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (Ri)تكون معنوية وفقا معطيات العينة،عند مستوى المعنوية(a).

3- تكوين قاعدة القرار : بغرض تكوين قاعدة القرار نتبع الخطوات الأتية :[1]

1- تحديد مستوى المعنوية إما عند 90% ، 95 % ، 99%

2- تحديد درجات الحرية (d f) وهي (k-1) للبسط و(n-k) بالمقام .

3- حساب (f) من إحدى الصغتين أعلاه .

4- مقارنة اليمة المحتسبة ل (f) مع القيمة الجدولية $(\hat{F})$ على النحو الأتي :

- إذا كانت $F_{tab} > F_{cal}$ عند مستوى معنوية معينة، ودراجات الحرية (K-1) للبسط و(n-k) بالمقام، فإن ذلك يدل على معنوية النموذج المقدر على المعنوية (r^2) . أي نقبل الفرض البديل ونرفض فرضيات العدم .

- إذا كانت $F_{tab} < F_{cal}$ فإن ذلك يدل على عدم معنوية النموذج القدر ،أي نقبل فرضيات العدم ونرفض فرضية البديل .

ثانيا: اختبار معنوية المعلمات:

يتم الإعتماد على اختبار معنوية المعلمات اعتماد على إحصائية ستودنت.

أ/ اختيار إحصائية ستودنت:(t)

لتحديد المتغيرات المستقلة المسؤولة عن حصول المشكلة يتطلب ذلك إجراء اختبار آخر هو اختبار

[1]: كامل علوي كاظم الفتلوي ،حسين لطيف الزبيدي ، **القياس الإقتصادي (النظرية والتحليل)**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 2010، ص:92

(t)والذي يعتمد بدوره على قيم معاملات الإرتباط الجزئية ما بين كل اثنين من المتغيرات المستقلة(rij) بصورة منفردة بافتراض أن بقية المتغيرات المستقلة في النموذج ثابتة والصيغة الرياضية لهذا الإختبار:[1]

$$t_{ij} = \frac{(r_{xixj}.x_1x_2 \dots \dots .x_k)\sqrt{n-k}}{\sqrt{1-r^2_{xi}.x_jx_1x_2 \dots \dots x_k}}$$

حيث أن:

r^2ij: قيمة معامل الإرتباط الجزئي بين المتغيرين المستقلين xj،xi باعتبار ان بقية المتغيرات المستقلة ثابتة وبعد احتساب قيمة tij تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية(n−k) ومستوى معنوية معين لتحديد قبول أو رفض أحد الفرضيتين

$$H_0: r_1\, x_jx_1x_2 \dots \dots \dots x_k = 0$$

$$H_1: r_1\, x_jx_1x_2 \dots \dots \dots x_k \neq 0$$

ب/ القرار الإحصائي:[2]

فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض Hoوتقبل H1 أي أن الإرتباط الجزئي بين المتغيرين xjxi معنوي وبالعكس فإن الإرتباط الجزئي بينهما غير معنوي عندما تكون القيمة المحتسبة أصغر من مخيلتها الجدولية،وتكرر العملية لكافة المتغيرات المستقلة في النموذج حتى يتم تشخيص المتغيرات المستقلة التي تسبب في حصول مشكلة التعدد الخطي.

[1]: حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الإقتصاد القياسي**،دار اليازوري العملية للنشر ،الأردن ،2009 ، صص 251،،252.

[2]: حسين علي بخيت وسحر فتح الله،**الإقتصاد القياسي** مرجع سبق ذكره، ص ص92-93

ثالثا: العلاقة بين إختبار (tوf) : يمكن تضيح العلاقة بين إحصائي t وf في النموذجين المتغيرين كالآتي

$$F = \frac{\widehat{B_1^2} \sum x_i^2 / k}{\sum e_i^2 / n - k - 1}$$

$$F = \frac{\widehat{B_1^2} \sum x_i^2}{\frac{\sum e_i^2}{n} - 2}$$

$$F = \frac{\widehat{B_1^2} \sum x_i^2}{Q^2}$$

$$F = \frac{\widehat{B_1^2}}{Q / \sum x_i^2}$$

$$Q^2 / \sum x_i^2 = v_{ar}(\widehat{B_1}) = S_{\widehat{B_1}}{}^2$$

$$F = \frac{\widehat{B_1^2}}{S_{\widehat{B_1}}^2} = \left(\frac{\widehat{B_1}}{S_{\widehat{B_1}}}\right)^2 = t_{\widehat{B_1}}^2$$

رابعا : إختبار العلاقة الإرتباطية R^2و R'^2 :

1 – تعريف معامل التحديد R^2: هو مقياسيوضح نسبة التغير في المتغير التابع (y) الذي سببها المتغير في المتغير المستقل (x) . أي نسبة الإنحرافات الموضحة من قبل خط الإنحدار إلي الإنحرفات الكلية ويمكن حساب هذا المعامل حسب الصيغ الأتية :[1]

[1]: حسين علي بخيت وسحر فتح الله،**الإقتصاد القياسي**، نفس المرجع،ص: 87-89

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum(y_i - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

$$R^2 = \frac{\hat{B}_1 \sum x_i y_i}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

$$R2 = r2 \quad \text{أو}$$

$$R^2 = \frac{\hat{B}_1\, 2 \sum x_i 2}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

تتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد ، أي أن $0 \leq R^2 \leq 1$

حيث أن $R^2 = 1$ عندما تقع جميع نقاط الإنتشار على خط الإنحدار المقدر أي $y_i = \hat{y_i}$ وهنا تكون العلاقة تامة .

وإن $R^2 = 0$ (أو تقترب منه) عندما يكون خط الإنحدار العينة خطأ أفقيا أي $\bar{y} = \hat{y_i}$ ومعنا ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

وكل من هاتين الحالتين نادة الحدوث ،ففي الأحوال العادية يفسر خط الإنحدار جزءا من التغيرات في y وبالتالي يكون هناك جزءا أخر غير مفسر بواسطة الخط ومن ثم نجد في أغلب الحالات

$$0 < R^2 < 1$$

2- تعريف R^2 المعدل : يستخدم لتفسيرالقوى التفسيرية للنموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأنه يأخذ بعين الإعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى المصحح مشتق من R^2 ويعطي بالعلاقة التالي :[1]

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[(1 - R^2)\frac{n-1}{n-k-1}\right]$$

حيث : k: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج الكامل

n: عدد المشاهدات .

[1]: ثائر داود سليمان ، **الإنحدار الخطي المتعدد مفهومه ونموذج المطبقة بإستخدام برنامج الإحصائي SPSS** ، بحث علمي المكتبة الرياضية ، العراق 2012.

وغالبا ما يكون $\overline{R}^2 < R^2$ كما يمكن أن يأخذ معامل التحديد المعدل قيماً سالبة وهذا أحد أهم مساوئ هذا المعامل .

المطلب الثالث : الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

ظاهرة الإرتباط الذاتي هي نتيجة لعدة عوامل منها عدم الدقة في اختيار النموذج المناسب وذلك بسبب حذف بعض المتغيرات المستقلة أو التشخيص الغير دقيق للعلاقة بين المتغيرات،كما قد تكون هناك عوامل عشوائية تؤثر على القيم المتتالية للخطأ ،كما أن مشكلة الإرتباط الذاتي قد تظهر نتيجة إجراءات تعديلية في البيانات.

أولا:مفهوم الإرتباط الذاتي:

يشير الإرتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباطين القيم المشاهدة لنفس المتغير وفي نماذج الإنحدار عادة ما تشير مشكلة الإرتباط الذاتي إلى وجود ارتباط عن القيم المتتالية للحد العشوائي في هذه الحالة تكون قيمة معامل الإرتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (أو معامل التغير) غير متساوية للصفر ووجود مشكلة ارتباط ذاتي يخل بأحد الإفتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية وهي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما تم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ اكثر من مدة أي أنه يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية.[1]

ثانيا : أنواع الإرتباط الذاتي للأخطاء :

يوجد نوعان للإرتباط الذاتي للأخطاء وهي:[2]

أ * **الإرتباط الذاتي للأخطاء الموجبة** : الي يكون عندما تأخذ الأخطاء العشوائية المتتالية **الإ**شارة نفسها،كما هي في الشكل.

[1]: عبد القادر محمد وعبدالقادر عطية، **الاقتصاد القياسي عن النظرية والتطبيق**، دار الجامعية للنشر، ط 3، مصر،2004،ص: 440.

[2]: كمال علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف زبيدي،**القياسالإقتصادي (النظرية والتحليل)**، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

الشكل رقم 03-01 الارتباط الذاتي للأخطاء الموجبة

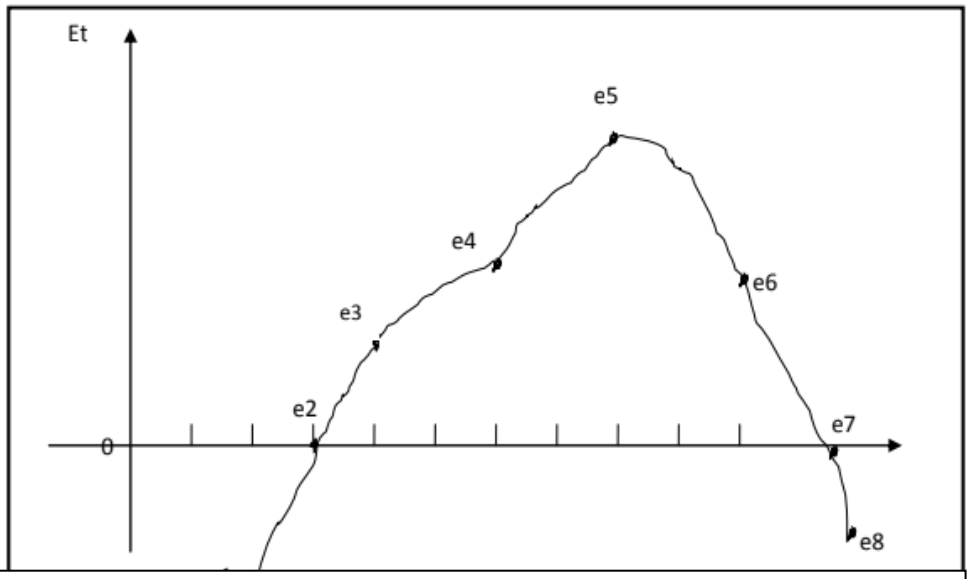

المصدر : كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف زبيدي،**القياسالإقتصادي (النظرية والتحليل)**، دار صفاء للنشر والتوزيع' الأردن 2010، ص: 144.

ب * الإرتباط الذاتي للأخطاء السالبة :ويحدث عندما تكون الأخطاء العشوائية المتتالية متعاكسة أي تنتقل من الموجب إلي السالب أو إلي الموجب وهكذا في الشكل التالي:

الشكل رقم : 3-2 الإرتباط الذاتي للأخطاء السالبة

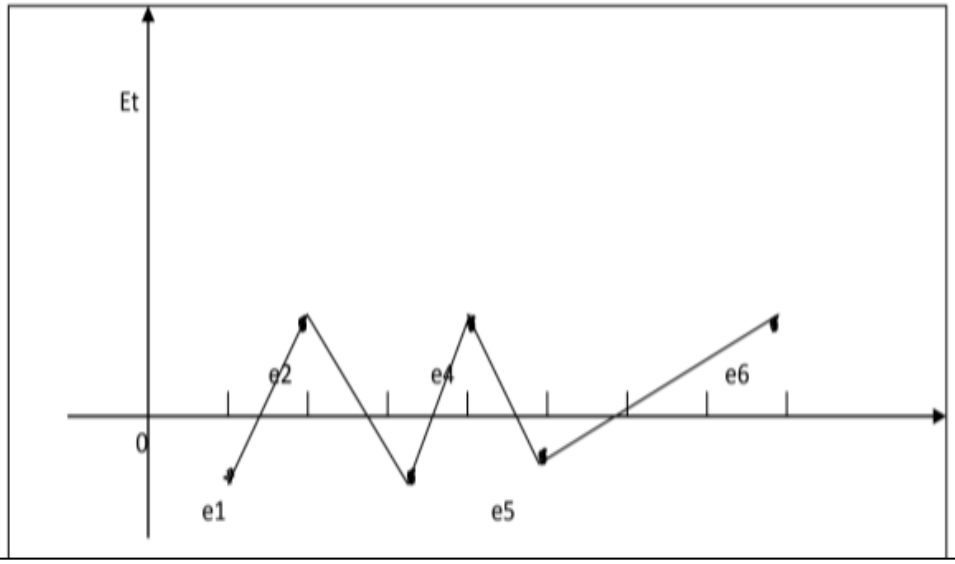

المصدر :كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف زبيدي،**القياسالإقتصادي (النظرية والتحليل)**، مرجع سبق ذكره

ثالثا: اختبارات الكشف عن الإرتباط الذاتي:

هناك عدة طرق للكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي منها:[1]

الطريقةالأولى:طريقةالتكرار:هو أن نجري انحدار على نفسه بصيغ مختلفة منه مثل:

$$e_t = pe_{t-1} + v_t$$

أو

$$e_t = pe_{t-1} + v_t$$

أو

$$e_t = p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + v_t$$

أو

$$e_t = p\sqrt{e_{t-1} + v_t}$$

وهكذا يجري الحكم على وجود المشكلة من خلال معنوية (t) و(F) فإذا كانت معنوية تدل على مشكلة الإرتباطالذاتي،إلا إن هذا الإختبار لا يملك القدرة الجيدة على إعطاء صورة واضحة عن الإرتباط الذاتي لذا يلجأ إلى اختيار دوربن–واتسون.

الطريقة الثانية: اختبار دوربون واتسن(Durbin–watson) وهو اكثر الإختبارات سهولة وشيوعا ويرمز له اختصارا بالحرفين (D–W)وهو اكثر دقة بين تكلم الإختبارات،ويحسب وفق الصيغة الرياضية اللآتية:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1} e_t^2}$$

ولمعرفة الإختبار فإن الأمر يتطلب أو لا صياغة الفرضيات وكالتالي:

فرضية العدم :التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي وتصاغ كالتالي:

Nullhypocthesis $H_0 : P=0$

الفرض البديل:والذي ينص على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية ويصاغ بالشكل اللآتي:

AlternativehypothesisH$_1$: P≠0

وتتراوح قيمة (D.W)بين الصفر و(4)،فإذا كانت قيمته مساوية للصفر أو اقتربت منه،فإن ذلك يعني وجود ارتباط ذاتي موجب .أما إذا كانت قيمته مساوية للصفر أو اقتربت منه فإن ذلك يعني وجود

[1]: كمال علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف زبيدي، **القياسالإقتصادي (النظرية والتحليل)**، مرجع سبق ذكره، ص:148–151.

ارتباط ذاتي سالب .أما إذا كان (2) فيدل على انعدام وجود الإرتباط الذاتي وتجري عملية تكوين القرار بمقارنة قيمة (D.w)المحتسبة مع القيمة الجدولية التي هي مجدولة بحدين أدنى (LOWERLIMITE) وعلى (upcrilimit) ويرمز لها بالرمزين (dt) و(d_u) على التوالي وبحسب درجات الحرية وعدد المتغيرات المستقلة،وتجري عملية الإختبار على أساس المقارنة بين قيمة(D.W) المحتسبة مع قيم (dt) و(du)الجدولية عند مستوى معنوية معين وبدرجات حرية معينة وعدد متغيرات مستقلة معين وكالتالي :

1- إذا كانت قيمة (D.W)أصغر من(dL) أي أن($D.W<d_L$)دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب أي قبول الفرض البديل.

2-إذا كان($D.W>4-D_L$) دل ذلك على وجود ارتباط ذات سالب أي القبول الفرض البديل .

3-إذا كان (D.W>du) دل ذلك على وجود إرتباط ذاتي أي قبول فرضية العدم .

4-إذا كان ($D.W<4-d_u$) دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وبذلك تقبل فرضية العدم وترفض الفرض البديل.

5-إذا كان(du<D.W<4-du) دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي .

6-إذا كان($d_L<D.W<du$) فيعتبر القرار غير حاسم.

7-إذا كان(4-du<D.W<4-dL) فيعتبر القرار غير حاسم.

ويوضح الشكل التالي حالات غياب أو وجود الإرتباط الذاتي

الشكل رقم 03-03: يوضح مناطق القرار قيالإرتباط الذاتي حيث اختبار دوربن واتسون

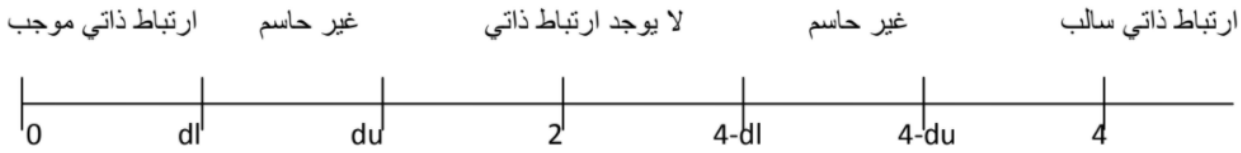

المصدر :الفتلاوي كامل علاوي كاظم وآخرون، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سابق ذكره، ص: 150.

وجدير بالذكر أن (D.W) تضعف قوتها في الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي عندما يظهر المتغير المبطأ كمتغير في الإنحدار لأنها تكون متحيزة نحوه لذا نلجأ إلى اختبار h* ويجب وفق اللآتي:

$$h^* = \left[1 - \frac{D^*}{2}\right]\sqrt{\frac{n}{1 - n.v}}$$

$$h^* = \hat{p}\sqrt{\frac{n}{1 - n.v}}$$

إذا كان (v) هو تباين معلمة التغير المتأخر زمنيا ، وهذا الإختبار لا يستخدم إلا إذا كانت (n.v< 1) تقارن n المحتسبة بالقيمة الجدولية ل(z)عند مستوى معنوية (5%) والتي تبلغ 1.64 أما إذا كانت عند مستوى معنوية 1% نقارن مع1.96

فرضية العدم $H_n: P \leq 0$

الفرضية البديلة$H_A: P > 0$

فإذا كانت h* المحتسبة أكبر من(z) الجدولية عند مستوى معنوية فهذا يدل على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي أي نقبل الفرض البديل.

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي للإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر 1990 – 2020

يتم هنا دراسة مدى تأثير الإستثمار في رأس المال البشري على التنمية بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020بالإستعانةببرنامج EVIEWS 10

المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- مؤشر التنمية البشرية وتم التعبير عنه بـ " IDH"
- التنمية وتم التعبير عنها بالتغيرات في الناتج الداخلي الخام وتم التعبير عنها بـ " PIB "

ثانياً : دراسة الإستقرارية: لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews 10 " بدرجة ثقة 95 %بناءاً على الفرضيات التالية :

النموذج الأول : السلسة تحتوي على مركبة الإتجاه العام H0

السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام H1

النموذج الثاني : السلسة تحتوي على الثابتH0

النموذج الثالث السلسلة لا تحتوي على الثابت H1

السلسة تحتوي على الجذر الأحادي H0

السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي H1

1 – دراسة إستقرارية سلسة مؤشر التنمية البشرية " IDH "

الشكل رقم :3–4 تغيرات سلسلة " IDH "

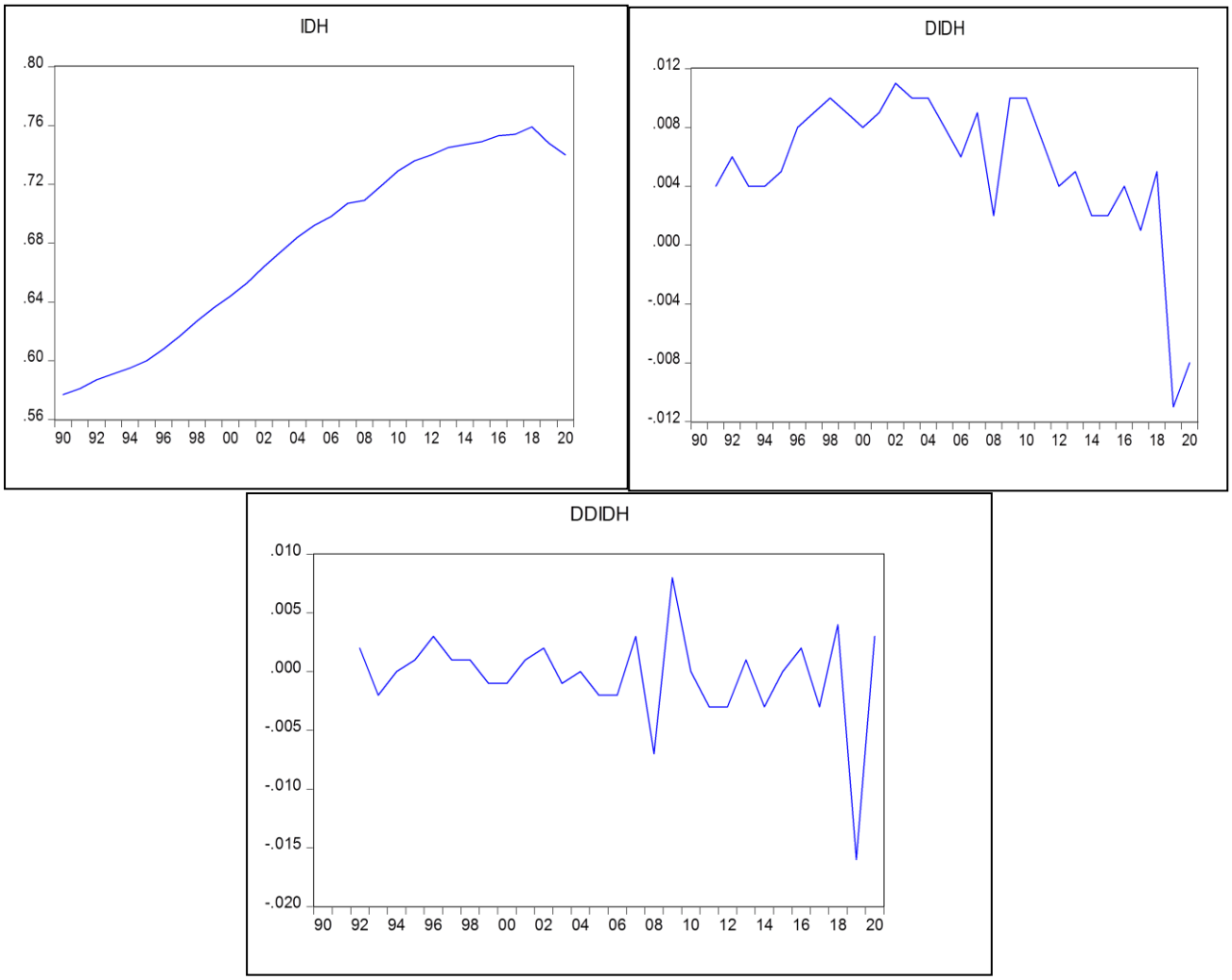

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة (مؤشر التنمية البشرية " IDH ") غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه :

الجدول رقم 3–1: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة المستوى العام للأسعار" IDH"

سلسلة مؤشر التنمية البشرية" IDH "					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF statistique " t "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	1.0000	-3.568379	3.388531	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.2951	-2.967767	-1.975892	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.1915	-1.953381	-1.242197	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة مؤشر التنمية البشرية" DIDH "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF statistique " t "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.3364	-3.574244	-2.476175	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.9856	-2.971853	0.552379	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.4023	-1.953381	-0.705032	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة مؤشر التنمية البشرية" DDIDH "					
المستوى الثاني(بدرجة إبطاء ثاني) (I2)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF statistique " t "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0000	-3.580623	-9.090718	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0000	-2.971853	-8.282845	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.953381	-8.208410	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tc ستيودنت(قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " IDH" أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (3.388531 < 3.568379) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا1.0000>0,05= prob فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" IDH" فإن قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير (1.975892< 2.967767) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون 0.2951>0,05=prob فإن السلسلةتحتوي علىالثابت وعليه نقبلفرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فكونprob=0,05>0.1915 وبالتالي السلسلة تحتوي علىالجذر الأحادي وعليه نقبل بفرضية العدم ومنه السلسلة " IDH" غير مستقرة ومن نوع DSولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى، وبإتباع نفس الخطوات السابقة وبعد درجة إبطاء ثاني وجدنا :

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tc ستيودنت(قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DDIDH" أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (3.580623>9.090718) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob=<0.050.0000 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة"DDIDH " فإن قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير

(2.971853>8.282845) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

prob=0,05>0.0000 وبالتالي السلسلة لا تحتوي علىالثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها (1.953381>8.208410) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال

P0.0000 =>0,05

ومنه السلسلة "DDIDH" مستقرة

ومنه يمكن القول بأن سلسلة مؤشر التنمية البشرية"IDH"مستقرة من الدرجة الثانية I = 02)

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية الناتج الداخلي الخام" PIB "

الشكل رقم : 3-5 تغيرات سلسلة " PIB "

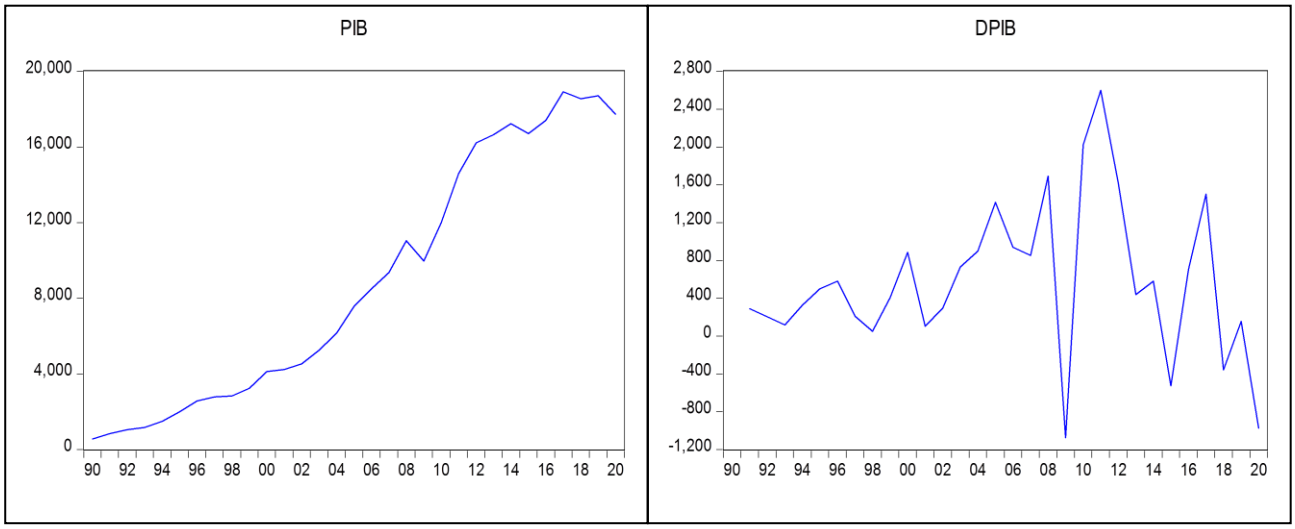

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 10 "

جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3 -2: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة الرسوم الجمركية " PIB"

سلسلة الناتج الداخلي الخام" PIB"					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF statistique " t "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.6815	-3.568379	-1.795932	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.9358	-2.963972	-0.141099	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.9977	-1.952473	2.729266	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة " DPIB"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF statistique " t "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test

Test ADF	النموذج الأول	-4.053941	-3.574244	0.0179	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-4.195308	-2.967767	0.0028	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-3.145461	-1.952910	0.0028	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة الناتج الداخلي الخام" PIB"مستقرة من الدرجة الأولى (I = 01)

المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختار المعنوية

كون وجود السلسلتين مستقرة من مستويين مختلفين فهذا لا يطرح إمكانية وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات والنموذج المختار في هذه الحالة هو شعاء الإنحدار الذاتي Vector Autoregression ." VAR "Estimates

المطلب الأول :تحديد درجة التباطؤ (درجة التأخر للنموذج) وتقدير الشكل العام للنموذج

أولا :إختبار عدد درجات التأخر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DPIB DDIDH
Exogenous variables: C
Date: 05/11/22 Time: 18:23
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-107.7008	NA	11.59180	8.125984	8.221972	8.154526
1	-98.40806	16.52041*	7.846115*	7.733930*	8.021894*	7.819557*
2	-96.15105	3.678086	8.988380	7.863041	8.342980	8.005752

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

ومنه عدد درجات التأخر (درجة التأخر للنموذج) هي01.

ثانيا :تقدير النموذج

بعد إختبار عدد درجات التباطؤ يمكن تقير النمودج بالإعتماد على نموذج شعاء الإنحدار الذاتي " VAR " على النحو التالي :

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/11/22 Time: 18:24
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DPIB	DDIDH
DPIB(-1)	0.414437	-1.54E-07
	(0.17356)	(1.0E-06)
	[2.38787]	[-0.15119]
DDIDH(-1)	140481.5	-0.467722
	(32843.4)	(0.19320)
	[4.27731]	[-2.42093]
C	406.7267	-0.000652
	(162.703)	(0.00096)
	[2.49981]	[-0.68135]
R-squared	0.432176	0.206741
Adj. R-squared	0.386750	0.143280
Sum sq. resids	10751608	0.000372
S.E. equation	655.7929	0.003858
F-statistic	9.513862	3.257781
Log likelihood	-219.7473	117.4718
Akaike AIC	15.91052	-8.176555
Schwarz SC	16.05326	-8.033819
Mean dependent	595.8071	-0.000500
S.D. dependent	837.4289	0.004168

إختبار معنوية النموذج ككل:

بعد تقدير النموذج وجدنا أن النموذجين معنويين فهما بذلك صالحان لعملية التقدير كون :

- بالنسبة للنموذج الأول لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر بـ 9.513862 = F-statisticوهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة التي تقدر بـ F-tableau = 2.95
- بالنسبة للنموذج الثاني لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر بـ 3.257781 = F-statisticوهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة التي تقدر بـ F-tableau = 2.95

وهو ما يدفعنا لقبول النموذجين في عملية التقدير

المطلب الثاني :تقدير النموذج

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:24
Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Total system (balanced) observations 56

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.414437	0.173560	2.387865	0.0208
C(2)	140481.5	32843.41	4.277310	0.0001
C(3)	406.7267	162.7028	2.499813	0.0158
C(4)	-1.54E-07	1.02E-06	-0.151227	0.8804
C(5)	-0.467724	0.193199	-2.420939	0.0192
C(6)	-0.000652	0.000957	-0.681320	0.4988
Determinant residual covariance		4.894712		

Equation: DPIB = C(1)*DPIB(-1) + C(2)*DDIDH(-1) + C(3)
Observations: 28

R-squared	0.432176	Mean dependent var	595.8071
Adjusted R-squared	0.386750	S.D. dependent var	837.4289
S.E. of regression	655.7929	Sum squared resid	10751608
Durbin-Watson stat	1.735499		

Equation: DDIDH = C(4)*DPIB(-1) + C(5)*DDIDH(-1) + C(6)
Observations: 28

R-squared	0.206741	Mean dependent var	-0.000500
Adjusted R-squared	0.143280	S.D. dependent var	0.004168
S.E. of regression	0.003858	Sum squared resid	0.000372
Durbin-Watson stat	1.944055		

Substituted Coefficients:
==========
DPIB = 0.414*DPIB(-1) + 140481.465*DDIDH(-1) + 406.726

DDIDH = -1.543e-07*DPIB(-1) - 0.467*DDIDH(-1) - 0.00065

أولا :التحليل الإحصائي :

بالنسبة للنموذج الأول كان على النحو التالي :

Estimated Equations:
==========
DPIB = C(1)*DPIB(-1) + C(2)*DDIDH(-1) + C(3)

هناك علاقة إرتباطية ضعيفة بين المتغير التابع والمتمثل في التنمية والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في التنمية بفترة إبطاء أولي والإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي وهو ما يثبته معامل الإرتباط R^2 =0.432176وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تستطيع أن تفسر ما قيمته43.21% من التغير الحاصل في التنمية

وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ = 0.386750Adjusted R-squared أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 38.67%من التغير الحاصل في التنميةخلال فترة الدراسة

بالنسبة للنموذج الثاني كان على النحو التالي :

Estimated Equations:

==========

DDIDH = C(4)*DPIB(-1) + C(5)*DDIDH(-1) + C(6)

هناك علاقة إرتباطية ضعيفة جداً بين المتغير التابع والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في التنمية بفترة إبطاء أولي والإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي وهو ما يثبته معامل الإرتباط R^2 =0.2067وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تستطيع أن تفسر ما قيمته 20.67% من التغير الحاصل في الإستثمار في رأس المال البشري خلال فترة الدراسة

وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ = 0.14328Adjusted R-squaredأي أن المتغيرات المستقلةتستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 14.32%من التغير الحاصل في الإستثمار في رأس المال البشري خلال فترة الدراسة .

ثانيا :إختبار معنوية المعلمات

بالنسبة للنموذج الأول :

DPIB = 0.414*DPIB(-1) + 140481.465*DDIDH(-1) + 406.726

- معامل الناتج الداخلي الخام بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (Prob = 0.0208< 0.05) وهذا ما يدل على أن الناتج الداخلي الخام بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام للفترة الحاليةوالذي هو يعبر عن التنمية أو بعبارة أخرى يمكن القول أن التنمية للفترة الحالة تتأثر الناتج الداخلي الخام للسنة السابقة .
- معامل مؤشر الإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها(0.05 >0.0001

= Prob) وهذا ما يدل على أن الإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام للفترة الحالية .

- الحدَ الثابت معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (0.05 >0.0158 = Prob)

بالنسبة للنموذج الثاني :

DDIDH = -1.543e-07*DPIB(-1) - 0.467*DDIDH(-1) - 0.00065

- معامل مؤشر الإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها(0.05 >0.0192 = Prob) وهذا ما يدل على أن الإستثمار في رأس المال البشري بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في الإستثمار في رأس المال البشري للفترة الحالية
- باقي المعاملات غير معنوية كون (0.05Prob <) فهي ليس لها دلالة في تفسير التغير الحاصل .

إختبار الترابط بين الأخطاء (داربين واتسن DW)

فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن تنتمي إلى المجال المقبول وهو ما يثبت عدم وجود الترابط بين الأخطاء بالنسبة.

- للنموذجين الأول والثاني DW1 = 1.735499 & DW2 = 1.944055

التحليل الإقتصادي :

بالنسبة للنموذج الأول :

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين المتغير المفسر والمتغيرات المستقلة وهو ما يفسر أن تحقيق مستويات معينة من التنمية هو نتاج زيادة في الناتج الداخلي الخام وزيادة في الإستثمار في رأس المال البشري مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية وتحقيق مستويات تنمية معقولة وأن تحقيق التنمية للسنة الحالية مرتبط بتحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة وزيادة في مؤشر التنمية البشرية .

بالنسبة للنموذج الثاني :

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المفسر والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية للفترة الحالية ومؤشر التنمية البشرية للفترة السابقة وأن زيادة الإستثمار في الموارد البشرية للسنة الحالية تتأثر عكسياً مع الإستثمار في الموارد البشرية للسنة السابقة وأن إنخفاض الإستثمار في الموارد البشرية للسنة الماضية بـ 01 % يساهم في تضافر الجهود وزيادة الإستثمار في هذه الموارد للسنة الحالية بـ 0.467 %

المطلب الثالث :دراسة صلاحية نموذج الـ " VAR "

دراسة صلاحية النموذج (نموذج **VAR**) :

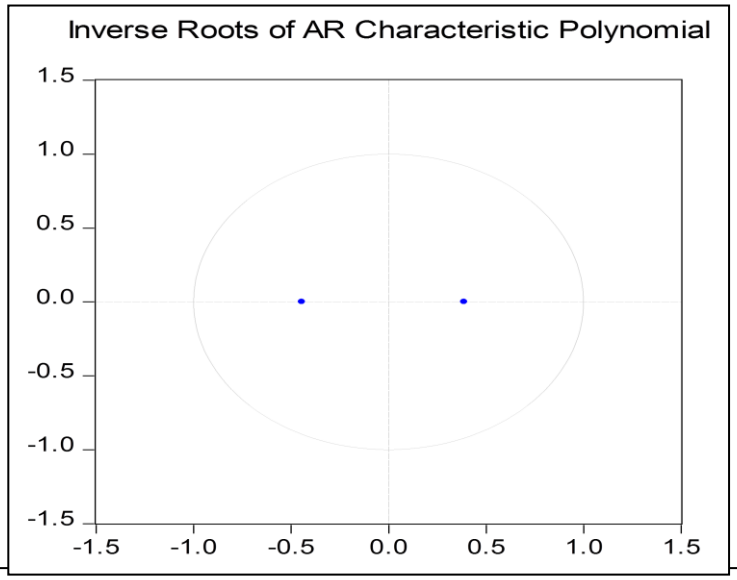

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " 10Eviews "

بما أن كامل النقاط تقع داخل الدائرة الإحتمالية فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح لعملية القياس

دراسة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/16/22 Time: 18:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	18.49257	16	0.2959	1.210864	(16, 34.2)	0.3089
2	10.90780	16	0.8151	0.647939	(16, 34.2)	0.8217

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	18.49257	16	0.2959	1.210864	(16, 34.2)	0.3089
2	27.37893	32	0.6997	0.776977	(32, 27.4)	0.7551

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية الصفرية أي عدم وجود إرتباط بين الأخطاء .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر الإستثمار في رأس المال البشري على تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك من خلال توفير المعطيات الإحصائية والإقتصادية بهدف الوصول إلى أفضل نموذج للإستثمار في رأس المال البشري وكذلك التعرف على المتغير الذي يؤثر عليه حيث قمنا بدراسة قياسية لمتغير الدراسة ثم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة تتأثر بالناتج الداخلي الخام للسنة السابقة وأن هناك علاقة عكسية بين مؤشر التنمية البشرية للفترة الحالية ومؤشر التنمية البشرية للفترة السابقة وأن زيادة الإستثمار في الموارد البشرية يتأثر عكسيا مع الإستثمار في الموارد البشرية للسنة السابقة وأن إنخفاضالإستثمار في الموارد البشرية للسنة الماضية ب 01 % يساهم في تضافر الجهود وزيادة الإستثمار في هذه الموارد للسنة الحالية ب0,467 وهو ما يتطابق والمنطق الإقتصاديالمنتهج في أغلب الدول النامية كحالة الجزائر .

الخـاتمـة

يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هذا في دراسة وقياس الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020) والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما وهذا بإستخدام الأساليب القياسية بهدف الوصول إلى أفضل نموذج من خلال التحليل الإقتصادي والتحليل الإحصائي للنتائج.

ولقد جاء بحثنا هذا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية بالإضافة إلى إختبار لصحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة.

وضمن بحثنا هذا يمكننا القول أن رأس المال البشري هو النواة التي تتمحور حولها جميع مصادر بقاء وتوقف المؤسسات ومزاياها التنافسية بحيث أضحى الإستثمار فيه من أفضل الإستثمارات وأقوى المداخل التي يمكن من خلاله رفع مستوى مخزونه من المعارف والمهارات،الإتجاهات الإيجابية لزيادة تدفقه بما يخلق للمؤسسة قيمة ويرفع قدراتها التنافسية ولقد سعت الجزائر جاهدة ومنذ نيلها للإستقلال إلى الإهتمام بالعنصر البشري من خلال الإنفاق عليه بتحسين مستواه وفي جميع الأصعدة.

ونظرا لأهمية الموضوع البالغة إرتأينا بأن نبحث فيه ونسقط عليه الجانب القياسي لإعطائه صبغة أكثر ملائمة في الواقع وفيما يلي نقدم مجمل الخلاصات والنتائج التي توصلنا إليها بعد تعرضنا للفصول السابقة حيث أن هذه النتائج تحتوي على الجانب النظري والأخرى خاصة بالإختبارات القياسية التطبيقية يمكن عرضها بصفة شاملة كما يلي :

إختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: صحيحة لأن الإستثمار في رأس المال البشري هـ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تمكن من تكوين من موارد بشرية يمكن التعويل عليها بدفع عجلة النمو والتنمية.

الفرضية الثانية : كافية لأن التنمية الإقتصادية سيران إقتصادي إجتماعي، سياسي وثقافي للنهوض بمختلف ميادين الحياة ورفع المستوى المعيشي مع الزيادة في متوسط الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

الفرضية الثالثة : غير محققة لأن تأثير الإستثمار في رأس المال البشري على التنمية الإقتصادية بطريقة طردية وذلك ناتج لتحقيق مستويات معينة من التنمية وهو نتيجة زيادة الناتج الداخلي الخام والزيادة في إستثمار رأس المال البشري وبالتالي يزيد في الكفاءة الإنتاجية ومستوى تنموي جيد.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية لحالة الجزائر للفترة (1990-2020) توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في :

_ وجود علاقة طردية بين التنمية للفترة الحالية والتنمية للفترة السابقة والإستثمار في رأس المال البشري

_ كما أن هناك بينهم علاقة إرتباطية ضعيفة بفترة إبطاء أولي بمعامل إرتباطR^2= 0,432

_ تحقيق التنمية للسنة الحالية مرتبط بتحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام للسنة الماضية

_ الإستثمار في رأس المال البشري بين الفترة الحالية والسابقة تأثير عكسي فكل إنخفاض يقابله تحفيز وزيادة للإستثمار في تلك الموارد البشرية .

توصيات :

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن إقتراح من التوصيات كالآتي :

- ❖ إعتبار الموظف إستثمار حقيقيا لابد من العمل المتواصل على إرادته وتنميته وتطويره لتحقيق أهداف المؤسسة وتحسين أدائها وزيادة إنتاجيتها وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية.
- ❖ التخطيط الجيد للإستثمار في رأس المال البشري بما يضمن حسن إختيار العنصر البشري والإرتقاء بمستوى كفاءته وتطويره مما يترتب عليه رفع كفاءة وفعالية المؤسسة .
- ❖ تهيئة وتجهيز البيئة الداخلية للمؤسسات الجزائرية للتطبيق والتمكين كآلية من آليات الإستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال معايشة واقع إحدى المؤسسات والوقوف على خصائص كل من بيئتها الداخلية وموظفيها ومن ثمة التعرف على مدى توفر متطلبات التمكين والعراقيل التي تحول دون تنبيه.
- ❖ الإهتمام المستمر بالباحثين والطلبة المتفوقين في كل التخصصات وتمكينهم من الإستفادة من تربصات وبرامج التدريبية .
- ❖ التأكيد على أهمية التعليم بتشجيع الأفراد على الإنتساب له كونه يساهم في إكسابهم مهارات وتأهيل عالي تحتاجه عملية التنمية .

آفاق الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها تبادر إلى ذهننا أن نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث والمتمثلة في :

- دور الإنفاق على التعليم في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- العائد من الصحة ودورها في التنمية المستدامة.

قـائـمـة المـراجـع

قائمة المراجع باللغة العربية :

-كتب :

1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن

2- إسماعيل شعباني **مقدمة في إقتصاد التنمية –نظريات وإستراتيجيات التنمية والنمو**، دار هومة الجزائر 1997

3- إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات ونماذج وإستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

4- أشواق بن قدور،**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2005

5- ثريا عبد الرحيم الخريجي ، بشرين بدري البارودي **اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيقية في المعارف التجارية** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن 2012

6- جمال حلاوة وعلي صالح،**مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن 2009

7- حسن ياسين طمعه ،إيمان حسين حنوش ،**أساليب الإحصاء التطبيقي** ، ط،1 ، دار الصفاء للنشر، الأردن ،2009

8- حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الإقتصاد القياسي**،دار اليازوري العملية للنشر ،الأردن ،2009

9- حواس أمين فاطمة الزهراء زرواط **مقدمة في النمو الاقتصادي** دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2016

10- خالد عبد الرحيم الهيتي ،**ادارة الموارد البشرية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن 2005

11- راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002

12- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر موصل 1988

13- عبد الحميدعبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامجspss** ،دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى ،2009

14- عبد الستار العالي واخرون **مدخل الى ادارة المعرفة** ، دارالمسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط1 ،2006 عبد الستار العلي ، عامر قندليجي ، غسان العمري مدخل الى ادارة المعرفة ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الاردن 2006

15- عبد القادر محمد وعبدالقادر عطية، **الاقتصاد القياسي عن النظرية والتطبيق**، دار الجامعية للنشر، ط 3، مصر،2004

16- عمر والعماري ، **التنمية الإقتصادية والتخطيط** ، دار النهضة العربية ، لبنان 2000

17- فليح حسن خلف، **التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي** عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2006

18- كامل علوي كاظم الفتلوي ،حسين لطيف الزبيدي ، **القياس الإقتصادي (النظرية والتحليل)** دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 2010

19- كمال علاوي كاظم الفتلوي ،حسين لطيف كاظم الزبيدي ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن،2009

20- لعلى بوكميش، **مدخل إلى تنمية الموارد البشرية**، ط01، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، 2012.

21- مالكوم جبلز وآخرون، **إقتصاديات التنمية** ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.

22- محمد العماري، **التنمية اللإقتصادية والتخطيط الإقتصادي**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006

23- محمد صفوت قابل،**نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008

24- مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات**، الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007

25- مدحت القريشي **اقتصاديات العمل** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن 2007

26- مراد كمال ومحمد عوض، **أساسيات الإحصاء**، دار البداية للنشر والتوزيع،الأردن الطبعةالأولى، 2010

27- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005

28- منذر المصري **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن** ،المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية الأردن 1998

29- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، الأردن، 2002

30- ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية**،دار المريخ للنشر،الطبعة الأولى،2009

31- هاشمي الشمري،نادية الليتي ،**اقتصاد المعرفة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ط1 2008

أطروحات الدكتوراه ومذكرات ماجستير:

1- إبراهيم نصار سلمان،**دراسة مقارنة لمحددات التنمية الإقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات إلى الثمانينات**،أطروحة الدكتوراه

2- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، تلمسان، 2013/2012

3- جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإسراتيجية البديلة**، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة "1"، 2016-2017

4- خالد عيادة، نزال عليمات ، **إنعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية** ، دراسة حالة الأردن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2014-2015

5- رحاب مبارك محمد ،هبة مبارك إبراهيم، **معاملات الإرتباط وبيان كيفية إستخدام R في حسابها**، رسالة ماجستير.

6- عز الدين علي.**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائرخلال الفترة(2000-2012)**،رسالة ماجستير،إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر(3)،2014

7- محمد الصالح قريشي ، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية** :دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف والرافعات مذكرة رسالة ماجيستر ، جامعة قسنطينة 2005،

8- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**،دراسات نظرية تطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية 2003

9- نادية إبراهيمي **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة جامعة المسيلة ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف2013

10- وعيل ميلود ،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبيل تفعيلها حالة الجزائر ،مصر،السعودية** دراسة مقارنة خلال فترة 1990-2010،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر ،"3" 2013_2014

المقالات العلمية :

1- أحمد ابراهيم سلمي ،**تصور مقترح لخطوات تحسين ادارة رأس المال البشري** ،مجلة الادارة التربوية العدد الخامس عشر ،كلية التربية ،جامعة عريش ،مصر سبتمبر 2017

2- ثائر داود سليمان ، **الإنحدار الخطي المتعدد مفهومه ونموذج المطبقة بإستخدام برنامج الإحصائي SPSS** ، بحث علمي المكتبة الرياضية ، العراق 2012

3- عاطف مضار، **صناعة المسار الوظيفي سلسلة إستراتيجيات الإستثمار البشري** ، مركز الخبرات المهنية للإدارة القاهرة، 1995

الملتقيات والمؤتمرات :

1- بودلالي علي **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط الترقية للقطاع السياحي بالجزائر** ملتقى دولي حول : اقتصاديات السياحة ودورها في تنمية الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر ،تلمسان

2- سراج وهيبة ،ستي عبد الحميد ،**أساليب وسياسات الإستثمار في رأس المال الفكري** ، الملتقى الدولي الخامس حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل إقتصاديات الحديثة ، جامعة شلف يومي 13-14 ديسمبر 2011

3- سميرة عبد الصمد ،**مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية** بالملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر

4- عبد الناصر موسى ،سميرة عبد الصمد رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة 2013/04/25 ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة الأردن

5- عيادي عبد القادر ،لعريفي بن عودة ،**مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر** ،الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف

6- محمد أليفي فرعون أمحمد **الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لادارة الموارد البشرية** ورقة عمل الى الملتقى الدولي ،صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،مسيلة 14-15 أفريل

7- محمد مهايني، **آليات حماية المال والحد من الفساد الإداري**، بحوث وأوراق عمل في المؤتمر المنعقد في الرباط، ماي 2008

8- منى جاسم الزايد ،**الإستثمار في رأس المال البشري** ،المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2012

9- ورقة عمل **الإستثمار في رأس المال البشري** ،مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ،السعودية 2007

المواقع الإلكترونية:

1-https://www.google.hdiscussion.com

2-www.qan/edu/arabic/researchprogram

الملاحق

الملاحق:

سلسلة مؤشر التنمية البشرية

Null Hypothesis: IDH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.388531	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDH(-1)	0.234425	0.069182	3.388531	0.0022
C	-0.123295	0.039336	-3.134387	0.0041
@TREND("1990")	-0.001941	0.000494	-3.930340	0.0005
R-squared	0.479930	Mean dependent var		0.005433
Adjusted R-squared	0.441406	S.D. dependent var		0.005001
S.E. of regression	0.003738	Akaike info criterion		-8.245945
Sum squared resid	0.000377	Schwarz criterion		-8.105825
Log likelihood	126.6892	Hannan-Quinn criter.		-8.201119
F-statistic	12.45803	Durbin-Watson stat		1.519823

Prob(F-statistic)	0.000147

Null Hypothesis: IDH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.975892	0.2951
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDH(-1)	-0.024657	0.012479	-1.975892	0.0589
D(IDH(-1))	0.621793	0.173430	3.585271	0.0014
C	0.018605	0.008902	2.089919	0.0466

R-squared	0.476013	Mean dependent var	0.005483
Adjusted R-squared	0.435707	S.D. dependent var	0.005082
S.E. of regression	0.003818	Akaike info criterion	-8.200579
Sum squared resid	0.000379	Schwarz criterion	-8.059135
Log likelihood	121.9084	Hannan-Quinn criter.	-8.156280
F-statistic	11.80980	Durbin-Watson stat	2.355988
Prob(F-statistic)	0.000224		

Null Hypothesis: IDH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.242197	0.1915
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDH(-1)	-0.002990	0.002407	-1.242197	0.2257
D(IDH(-1))	0.565528	0.180273	3.137059	0.0043
D(IDH(-2))	0.623715	0.265120	2.352581	0.0268

R-squared	0.504458	Mean dependent var	0.005464
Adjusted R-squared	0.464815	S.D. dependent var	0.005175
S.E. of regression	0.003786	Akaike info criterion	-8.214297
Sum squared resid	0.000358	Schwarz criterion	-8.071560
Log likelihood	118.0002	Hannan-Quinn criter.	-8.170661
Durbin-Watson stat	2.028764		

سلسلة مؤشر التنمية البشرية بفترة إبطاء أولي

Null Hypothesis: DIDH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.476175	0.3364
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:28
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIDH(-1)	-0.442124	0.178551	-2.476175	0.0201
C	0.005512	0.002255	2.444286	0.0216
@TREND("1990")	-0.000207	9.20E-05	-2.255153	0.0328

R-squared	0.232552	Mean dependent var	-0.000414
Adjusted R-squared	0.173518	S.D. dependent var	0.004119
S.E. of regression	0.003745	Akaike info criterion	-8.239330
Sum squared resid	0.000365	Schwarz criterion	-8.097886
Log likelihood	122.4703	Hannan-Quinn criter.	-8.195032
F-statistic	3.939262	Durbin-Watson stat	2.328998
Prob(F-statistic)	0.032036		

Null Hypothesis: DIDH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.552379	0.9856
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:29
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIDH(-1)	0.140576	0.254492	0.552379	0.5856
D(DIDH(-1))	-0.571453	0.273567	-2.088900	0.0471
C	-0.001645	0.001786	-0.921016	0.3658

R-squared	0.215589	Mean dependent var	-0.000500
Adjusted R-squared	0.152837	S.D. dependent var	0.004168
S.E. of regression	0.003836	Akaike info criterion	-8.187772
Sum squared resid	0.000368	Schwarz criterion	-8.045036
Log likelihood	117.6288	Hannan-Quinn criter.	-8.144136
F-statistic	3.435532	Durbin-Watson stat	1.998091
Prob(F-statistic)	0.048061		

Null Hypothesis: DIDH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.705032	0.4023
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:29
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIDH(-1)	-0.073261	0.103912	-0.705032	0.4871
D(DIDH(-1))	-0.388325	0.187345	-2.072783	0.0482

R-squared	0.188974	Mean dependent var	-0.000500
Adjusted R-squared	0.157780	S.D. dependent var	0.004168
S.E. of regression	0.003825	Akaike info criterion	-8.225833
Sum squared resid	0.000380	Schwarz criterion	-8.130675
Log likelihood	117.1617	Hannan-Quinn criter.	-8.196742
Durbin-Watson stat	1.925647		

سلسلة مؤشر التنمية البشرية بفترة إبطاء ثاني

Null Hypothesis: DDIDH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.090718	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:30
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDIDH(-1)	-1.567201	0.172396	-9.090718	0.0000
C	0.002290	0.001558	1.469331	0.1542
@TREND("1990")	-0.000187	8.68E-05	-2.160578	0.0405
R-squared	0.768417	Mean dependent var		3.57E-05
Adjusted R-squared	0.749890	S.D. dependent var		0.007084
S.E. of regression	0.003543	Akaike info criterion		-8.346838
Sum squared resid	0.000314	Schwarz criterion		-8.204101
Log likelihood	119.8557	Hannan-Quinn criter.		-8.303202
F-statistic	41.47626	Durbin-Watson stat		2.040313
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DDIDH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.282845	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:30
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDIDH(-1)	-1.456839	0.175886	-8.282845	0.0000
C	-0.000745	0.000721	-1.032377	0.3114

R-squared	0.725175	Mean dependent var	3.57E-05
Adjusted R-squared	0.714604	S.D. dependent var	0.007084
S.E. of regression	0.003784	Akaike info criterion	-8.247070
Sum squared resid	0.000372	Schwarz criterion	-8.151912
Log likelihood	117.4590	Hannan-Quinn criter.	-8.217979
F-statistic	68.60552	Durbin-Watson stat	1.951994
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDIDH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.208410	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDIDH)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 16:31
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDIDH(-1)	-1.433121	0.174592	-8.208410	0.0000
R-squared	0.713909	Mean dependent var		3.57E-05
Adjusted R-squared	0.713909	S.D. dependent var		0.007084
S.E. of regression	0.003789	Akaike info criterion		-8.278324
Sum squared resid	0.000388	Schwarz criterion		-8.230745
Log likelihood	116.8965	Hannan-Quinn criter.		-8.263779
Durbin-Watson stat	1.930768			

سلسلة الناتج الداخلي الخام

Null Hypothesis: PIB has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.795932	0.6815
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.184855	0.102930	-1.795932	0.0837
C	7.702535	407.3039	0.018911	0.9851
@TREND("1990")	138.2690	76.48522	1.807787	0.0818

R-squared	0.108605	Mean dependent var	572.5000
Adjusted R-squared	0.042576	S.D. dependent var	812.9665
S.E. of regression	795.4717	Akaike info criterion	16.29039
Sum squared resid	17084931	Schwarz criterion	16.43051
Log likelihood	-241.3558	Hannan-Quinn criter.	16.33521
F-statistic	1.644808	Durbin-Watson stat	1.543060
Prob(F-statistic)	0.211809		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.141099	0.9358
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.003313	0.023478	-0.141099	0.8888
C	600.7848	250.9697	2.393854	0.0236

R-squared	0.000711	Mean dependent var	572.5000
Adjusted R-squared	-0.034978	S.D. dependent var	812.9665
S.E. of regression	827.0624	Akaike info criterion	16.33798
Sum squared resid	19152901	Schwarz criterion	16.43139
Log likelihood	-243.0697	Hannan-Quinn criter.	16.36786
F-statistic	0.019909	Durbin-Watson stat	1.613349
Prob(F-statistic)	0.888802		

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.729266	0.9977
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.041578	0.015234	2.729266	0.0107

R-squared	-0.203806	Mean dependent var	572.5000
Adjusted R-squared	-0.203806	S.D. dependent var	812.9665
S.E. of regression	891.9713	Akaike info criterion	16.45751
Sum squared resid	23072774	Schwarz criterion	16.50422
Log likelihood	-245.8627	Hannan-Quinn criter.	16.47245
Durbin-Watson stat	1.399978		

سلسلة الناتج الداخلي الخام بفترة إبطاء أولي

Null Hypothesis: DPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.053941	0.0179
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB(-1)	-0.855783	0.211099	-4.053941	0.0004
C	487.4647	348.9028	1.397136	0.1742
@TREND("1990")	0.285793	19.14465	0.014928	0.9882

R-squared	0.394632	Mean dependent var	43.50000
Adjusted R-squared	0.348066	S.D. dependent var	1051.274
S.E. of regression	848.8245	Akaike info criterion	16.42328
Sum squared resid	18733079	Schwarz criterion	16.56472
Log likelihood	-235.1375	Hannan-Quinn criter.	16.46758
F-statistic	8.474553	Durbin-Watson stat	1.881758
Prob(F-statistic)	0.001466		

Null Hypothesis: DPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.195308	0.0028
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB(-1)	-0.855223	0.203852	-4.195308	0.0003
C	491.6867	200.4957	2.452355	0.0209

			-
R-squared	0.394627	Mean dependent var	43.50000
Adjusted R-squared	0.372206	S.D. dependent var	1051.274
S.E. of regression	832.9608	Akaike info criterion	16.35432
Sum squared resid	18733240	Schwarz criterion	16.44862
Log likelihood	-235.1377	Hannan-Quinn criter.	16.38385
F-statistic	17.60061	Durbin-Watson stat	1.882718
Prob(F-statistic)	0.000264		

Null Hypothesis: DPIB has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.145461	0.0028
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB(-1)	-0.537144	0.170768	-3.145461	0.0039

R-squared	0.259785	Mean dependent var	- 43.50000
Adjusted R-squared	0.259785	S.D. dependent var	1051.274
S.E. of regression	904.4716	Akaike info criterion	16.48645
Sum squared resid	22905928	Schwarz criterion	16.53360
Log likelihood	-238.0536	Hannan-Quinn criter.	16.50122
Durbin-Watson stat	2.141032		

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير الإستثمار في رأس المال البشري على التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020) بالإستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج " Eviews 10" وبتطبيق لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين التنمية الإقتصادية والإستثمار في رأس المال البشري والتنمية للفترة السابقة وأن التنمية مرتبطة بتحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام للسنة الماضية وهي نتيجة تعكس الدور الكبير للإستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية الإقتصادية .

Résumé :

Cette étude vise à mesurer l'impact de l'investissement en capital humain sur le développement économique en Algérie au cours de la période (1990 - 2020) à l'aide d'un outil de mesure représenté dans le programme "Eviews 10" et d'une application du modèle Vecteur Autoregression "VAR".

L'étude a conclu que Une relation directe entre le développement économique et l'investissement dans le capital humain et le développement de la période précédente et que le développement est lié à la réalisation d'une augmentation du produit intérieur brut de l'année écoulée, un résultat qui reflète le rôle important de l'investissement dans le capital humain dans parvenir au développement économique.